

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3 - دالي ابراهيم -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة

استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها

- دراسة حالة مؤسسة نפטال -

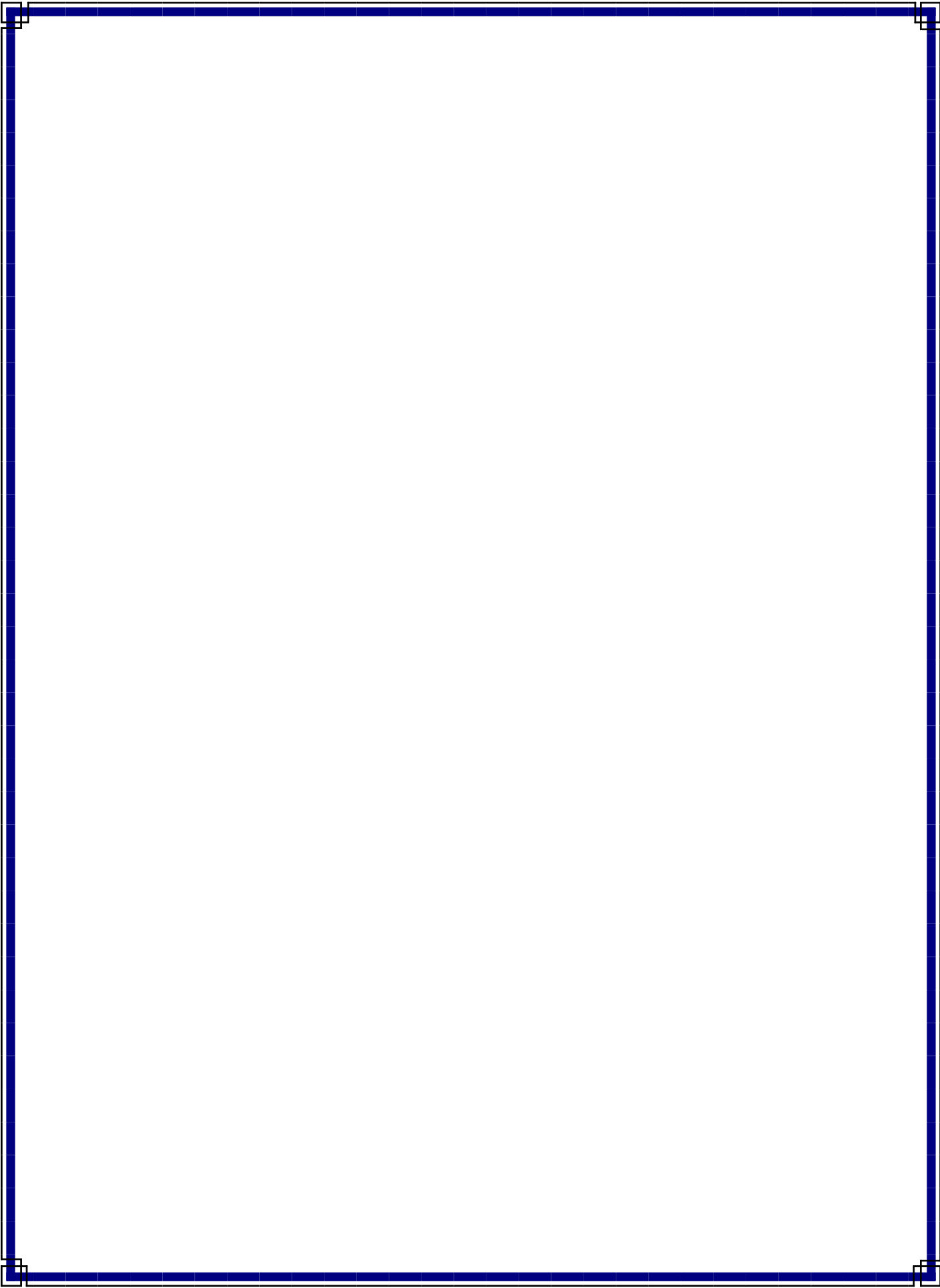
من إعداد الطالبة: هادف ياسمين

تحت إشراف:

الأستاذ: د. أحمد بركات

المؤطر: أيت حسين رضا

السنة الجامعية 2017/2016



كلمة شكر

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء
آخر الواجبات في مشواري ووفقني لانجاز هذا العمل
ها أنا ارفع قلمي عرفانا وتشكرا لكل من كان وراء وصولي لهذه
المرحلة كل الأساتذة طيبة المسار الدراسي
واخص عبارات الشكر والتقدير للأستاذ المشرف د. احمد بركات
على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة وحرصه وتتبعه المستمر
طول فترة إشرافه على المذكرة
كما اخص الشكر والتقدير والعرفان للمؤطر السيد ايت حسين
رضا الذي لم يبخل عليا بالتوجيهات والإرشادات وجل مساعداته
دون أن أنسى إطارات المؤسسة المستقبلية مؤسسة نفضال
بالمحمدية

الإهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

من روتني بحبها وسقتني بعطفها وحمّنتني بدعائها أدامك الله تاج فوق رأسي أُمي

إلى إخوتي قرة عيني اللذان لا ملك سواهما في هذه الدنيا

أختي الكبرى باية التي رافقتني في كل خطوة خطيتها لأنهي هذا العمل ..دمتي سندي رزقك الله بما يسر خاطرك ويثلج صدرك

إلى أخي سامي الذي ساندي بدعواته وتشجيعاته أدامك الله لي

إلى الأصدقاء الذين جمعنا أيام الجامعة كنا غرباء وأصبحنا اعز الأصدقاء ستبقى ذكراكم محفورة بالأذهان

إلى كل طلبة الدفعة السنة الثانية ماستر محاسبة

إلى كل من سقط من قلبي سهوا

أهدي هذا العمل

ياسمينة



المخلص

تهدف الدراسة إلى إبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومعرفة أدائها جيد أم لا وإسقاطها على مؤسسة جزائرية تمثلت في مؤسسة نفضال و الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف يمكن استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟ معتمدين على المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري و منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك بتحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي، أظهرت نتائج الدراسة ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة وفي الأخير تمكنا من تقييم أداء المالي لمؤسسة نفضال باستخدام أدوات التحليل المالي وتبين لنا أن أدائها في تحسن مستمر حيث لاحظنا تطورا وربحا في النتائج المحققة صاحبه تحسن في الكفاءة المالية والإقتصادية للمؤسسة ومنه المؤسسة في حالة نجاح اقتصادي.

.الكلمات المفتاحية:

أداء مالي، تحليل مالي، اتخاذ القرارات، مردودية .

Le résumé

L'étude vise à montrer l'importance en évidence d'utiliser les outils d'analyse financière pour évaluer la performance financière de l'institution économique et déterminer si sa performance est bonne ou non, et projeter cela sur une institution algérienne et qui s'agit bien de l'entreprise de NAFTAL, en vue de répondre à la problématique suivante : Comment peut – on utiliser les outils d'analyse financière dans l'évaluation la performance financière de l'institution économique?, reposant sur la méthode descriptive qui concerne la partie théorique et l'étude de cas dans la partie pratique, Et cela, en analysant les annexes financières de l'entreprise, en utilisant les outils d'analyse financière, les résultats de l'analyse ont montré la nécessité de l'évaluation de la performance financière, pour déterminer les point forts et les points faibles de l'institution et à grâce au quel on peut surveiller et contrôler son activité et prendre les décisions rectificatives nécessaires pour réaliser les buts tracés, et enfin nous avons pu évaluer la performance financière de l'entreprise de terrassement et des travaux routiers à Ouargla, en utilisant les outils d'analyse financière et nous avons constaté que sa performance financière continue d'améliorer comme nous l'avons remarqué un profit dans le développement et les résultats obtenus accompagnée d'une amélioration de l'efficacité économique et financière donc l'entreprise est en réussite économique.

Mots clés : performance financière, analyse financière, prise de décision, rentabilité.

كلمة شكر

الإهداء

الملخص

خطة المذكرة

قائمة الجداول والأشكال

أ..... مقدمة عامة

02..... الفصل الأول: تقديم عام للتحليل المالي

02..... المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

02..... المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الاقتصادية خصائصها وأهدافها

05..... المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسة ووظائفها

12..... المطلب الثالث: الهيكل المالية للمؤسسة ومصادر تمويلها

15..... المبحث الثاني: عموميات حوا التحليل المالي

16..... المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

21..... المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي وخصائصه

22..... المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي وأطرافه

-
- المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات في المؤسسات الإقتصادية 25
- المطلب الأول: دور التحليل المالي في تقييم الأداء..... 25
- المطلب الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات 27
- الفصل الثاني: الأدوات المستعملة في التحليل المالي 31**
- المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي..... 31
- المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومستخدميها 31
- المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية 32
- المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية وأهدافها..... 33
- المبحث الثاني: اعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي 35
- المطلب الأول: الميزانية..... 36
- المطلب الثاني: حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية 41
- المطلب الثالث: جدول تغيرات الموال الخاصة والملاحق..... 49
- المبحث الثالث: أساليب التحليل المالي..... 51
- المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي..... 51
- المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي..... 52
- المطلب الثالث: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية 60

71.....	الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة نفضال
71.....	المبحث الأول : عرض شامل للشركة العمومية "نفطال" المؤسسة الأم
71.....	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الشركة
72.....	المطلب الثاني: أهم التطورات التي حصلت في نظام الشركة
74.....	المطلب الثالث: دور شركة وهيكلها التنظيمي
76.....	المبحث الثاني: عرض شامل لوحدة غاز البترول المميع (GPL) بالمحمدية
76.....	المطلب الأول: تعريف الوحدة ومهامها وإمكانياتها
77.....	المطلب الثاني: تعريف مديريات الوحدة والهيكل التنظيم لها
79.....	المطلب الثالث: التعريف بمديرة المحاسبة والمالية وهيكلها التنظيمي
81.....	المبحث الثالث : التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة نفضال
	المطلب الأول: جدول حسابات النتائج و إعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاث
81.....	(2013، 2014، 2015)
85.....	المطلب الثاني: تحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
88.....	المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالي
98.....	الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مخطط لتصنيف المؤسسات الاقتصادية	10
2	التمثيل البياني لوضعيات الخزينة	59
3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفضال	75
4	الهيكل التنظيمي لفرع الغاز المميع	78
5	الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالي	80
6	التمثيل البياني لعناصر الهيكلية	84
7	التمثيل البياني FR	85
8	التمثيل البياني BFR	86
9	التمثيل البياني TR	87
10	التمثيل البياني نسبة هيكلية الصول	89
11	التمثيل البياني نسبة هيكلية الخصوم	90
12	التمثيل البياني لنسب التمويل	91
13	تمثيل البياني لنسب الاستقلالية المالية	92
14	التمثيل البياني لنسب قابلية التسديد	93
15	التمثيل البياني لنسب السيولة	94
16	التمثيل البياني لنسب نشاط المؤسسة	95

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
39	ميزانية السنة المالية المقفلة (الأصول)	1
40	ميزانية السنة المالية المقفلة (الخصوم)	2
43	حسابات النتائج حسب الطبيعة	3
44	حسابات النتائج حسب الوظيفة	4
47	تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة	5
48	تدفقات الخزينة الطريقة غير المباشرة	6
50	تغيرات رؤوس الأموال الخاصة	7
55	رأس مال العامل في الميزانية	8
82	حساب النتائج	9
83	عناصر الأصول	10
83	عناصر الخصوم	11
84	عناصر الهيكل المالية	12
85	حساب رأس مال العامل	13
86	حساب احتياجات رأس مال العامل	14
87	حساب الخزينة	15
88	حساب نسبة هيكل الأصول	16
90	حساب نسبة هيكل الخصوم	17
91	حساب نسب التمويل	18
92	حساب الاستقلالية المالية	19
93	حساب قابلية التسديد	20
94	حساب السيولة	21
95	حساب نسب نشاط المؤسسة	22

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعدد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية حيث أصبح لازما على المحلل المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ونتيجة لتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي. كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية لمؤسسات لذا لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة نجاحها أو فشلها وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

وبعد أن ظل التحليل المالي لفترة طويلة حكرا على المختصين في ميدان مالية المؤسسات ولا يمارس إلا من وجهة مالكي رأس المال امتد وبصفة تدريجية حتى لمس اهتمام شرائح واسعة من المستعملين. وقد تبع هذا الاهتمام المتزايد بالتحليل المالي تطورا سريعا للعلوم المالية، هذا الاهتمام المعترف بمالية المؤسسة ما و في واقع إلا تعبير عن الحاجة المتولدة من التغيير الأساسي الذي حدث في مفهوم ومكانة المؤسسة ضمن منظومة . ومع استعداد المؤسسة الجزائرية العمومية منها والخاصة للدخول في اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا النمط من تحديات، بات من الضروري على هذه المؤسسة أن تسعى للتأقلم مع المحيط الجديد، فالتحليل المالي لم يعد يقتصر على النسب المالية ومؤشرات الأداء فقط فهي تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة، فالأهم ليس تحقيق النتائج الايجابية ولكن تحقيقها بأكثر فعالية مع ضمان استمرار المؤسسة في المستقبل، ففي ظل المنافسة لم تعد الغاية تحقيق الربح فحسب ولكن الاستمرار في السوق، ولضمان هذا يجب تكوين نظرة إستراتيجية جديدة على كل مستويات التسيير والنظرة الإستراتيجية للتحليل المالي تتطلب اعتماد التحليل الديناميكي الشامل الذي يعتمد على جداول تدفقات الخزينة الواردة في النظام المحاسبي المالي.

• إشكالية البحث :

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية أمرا ضروريا ومن ثم أصبح لازما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي على عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في دفاتر محاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة وهذا طبعاً ما يسعى التحليل المالي للوصول إليه ومن خلال هذا فإن السؤال الذي نحاول الإجابة عنه في بحثنا هذا

كيف يتم استخدام التحليل المالي لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ؟

لمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي الوثائق المستعملة في التحليل المالي وما مدى قدرتها على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

- ما هي الطرق والأساليب المتبعة في التحليل المالي من أجل ضمان تسيير دائم، ورقابة مستمرة ؟

- ما هي أهم النسب والمؤشرات المعتمد عليها في التحليل المالي ؟

• فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤل المشار إليه سابقا تم وضع فرضيات التالي:

- استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية ومنه اتخاذ القرارات الصائبة.

- إن عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي بالمؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض الإدارة في استخدام أصولها الثابتة

- ان أي مؤسسة مهما كان طبعها تسمح بتمويل كل استثماراتها بمواردها المالية.

• أسباب اختيار الموضوع

- أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بتوسع رقعة المنافسة وانفتاح الاقتصاد الوطني.

- طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره بمثابة المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة.

- عولمة الاقتصاد والتي تتطلب تكييف الأنظمة المحاسبية المالية مع مختلف المعايير الدولية، وموضوع تكييف الجداول المالية الذي أصبح ضرورة لا يمكن تجاهلها

• أهمية البحث

- تكمن أهمية الموضوع في انه يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسة الجزائرية .

- يعتبر من أهم وسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدةً ظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوة وضعف المؤسسة، معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بحيث يبين مدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها وتكون عون لها في ترشيد قراراتها.

● أهداف البحث:

- إبراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار.
- إبراز مدى فعالية هذه التقنية .
- عرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي وتطبيقاتها في المؤسسة الجزائرية.
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء .
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة و إسقاطها على الحالة التطبيقية
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.

● منهج البحث :

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل المعلومات والوثائق ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع الدراسة.

• تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية التي طارحناها سابقا و للتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول : فصلين نظري وآخر تطبيقي، فتناولنا في الجانب النظري بداية الفصل الأول الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث الأول :يتضمن ماهية المؤسسة الاقتصادية أما الثاني فقد تطرقنا فيه إلى عموميات التحليل المالي والثالث يتضمن دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية المؤسسة . قسم الفصل الثاني الذي يتضمن تحليل ومعالجة المعطيات المالية والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث : الأول يتضمن عموميات حول القوائم المالية المالية والثاني يتضمن أساليب التحليل المالي وذلك بتعريف كل من النسب المالية والمؤشرات توازن وكل القوانين المتعلقة بها لاستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف و الثالث يتضمن دراسة جدول التدفقات النقدية وكذا جدول التمويل . أما فيما يخص الجانب التطبيقي تناولنا فيه فصل واحد الذي حاولنا فيه إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: الأول يتضمن البطاقة الفنية للمؤسسة الأم أما الثاني فقمنا بتعريف الفرع محل الدراسة التطبيقية أما المبحث الأخير تطرقنا فيه إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

تمهيد

إن المؤسسة هي منظمة اقتصادية مستقلة تركز على إمكانيات مادية ومعنوية، تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأرباح بأقل تكلفة والتوازن بين المردودية والسيولة ولتحقيق هذه الأهداف يجب على مسيري المؤسسة التحكم في وظائفها الأساسية وهذا باستعمال تقنيات حديثة، ويعتبر التحليل المالي من أهم هذه التقنيات فهو يهدف إلى تحليل الوضعية المالية بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم أداء المؤسسة ومعرفة إتجاهه أو التنبؤ به.

ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في فصلنا هذا إلى ثلاث مباحث تتلخص في ما يلي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: عموميات حول التحليل المالي

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية

يتركز النشاط الاقتصادي على عدة أعوان اقتصاديين من أهمهم المؤسسة، التي تعتبر النواة الأساسية في اقتصاد أي بلد. ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بالوقوف عند المفهوم العام للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية، خصائصها و أهدافها

أولاً: تعريف المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة الاقتصادية عدة تعاريف نذكر منها:

- ◆ المؤسسة هي "جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الإنتاج لغرض التسويق و هي منظمة و مجهزة بكيفية توزع فيها المهام و المسؤوليات و يمكن أن تعرف بأنها منظمة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي".¹
- ◆ إن كلمة المؤسسة هي ترجمة لكلمة "Entreprise" كما يمكن استعمالها ترجمة لكلمتين "Indertaking Firme". المؤسسة الاقتصادية هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي فهي عبارة عن تنظيم إنتاجي معين الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين الإيراد الكلي الناتج عن ضرب السلعة في الكمية المباعة منها و تكاليف الإنتاج.²
- ◆ المؤسسة في كل تنظيم اقتصادي مستقل في إطار قانوني و اجتماعي معين ، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج و تبادل سلع و خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين ، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة و هذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزماني الذي يوجد فيه و تبعاً لحجم و نوعية نشاطه.³

¹ - إسماعيل عرياجي اقتصاد المؤسسة ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، سنة 1996، الجزائر، ص 13.

² - الصخري عمر، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، بن عكنون، الجزائر، 2003 ، ص 24 .

³ - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 14.

ثانيا: خصائص المؤسسة

من التعاريف السابقة للمؤسسة، يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية:¹

- ◆ للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها أو مسؤولياتها.
- ◆ القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- ◆ أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وقادرة على تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة.
- ◆ التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها: أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين...
- ◆ ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات، وإما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.
- ◆ لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها.
- ◆ المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.

ثالثا: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تسعى المؤسسات الاقتصادية، العمومية منها والخاصة إلى تحقيق عدة أهداف، تختلف وتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها، فيمكن تلخيصها في الأهداف الأساسية التالية:

¹ - الصخري عمر، اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

1. الأهداف الاقتصادية:¹

ترتكز على ما يلي:

- ◆ **تحقيق الربح** : يرتبط هذا الهدف ارتباطا وثيقا باستمرار المؤسسة و بقائها حيث لا يمكن أن يتم هذا الاستمرار إلا بتحقيق مستوى أدنى من الربح يضمن لها توسيع نشاطها للصمود في وجه المنافسة أو تسديد ديونها أو توزيع الأرباح على الشركاء، أو تكوين مؤونات لتغطية خسائر أو أعباء غير محتملة.
- ◆ **تحقيق متطلبات المجتمع**: إن تغطية كل أو جزء من متطلبات المجتمع على المستويين المحلي و الدولي مرتبط أساسا بعملية البيع.
- ◆ **عقلنة الإنتاج** : تسعى كل مؤسسة مهما كان نشاطها و طبيعتها لتقادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية و المالية، و هذا لن يتحقق إلا بعقلنة الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني والرشد لعوامل الإنتاج و التخطيط الجيد من أجل رفع إنتاجها و الحرص على تنفيذ هذه الخطط أو البرامج بالمراقبة المستمرة و الصارمة.

2. الأهداف الاجتماعية:

من بين أهداف المؤسسة الاقتصادية، الأهداف الاجتماعية التي تتمثل في ما يلي:

- ◆ **ضمان مستوى مقبول من الأجور**: يمكن اعتبار العامل العنصر الحيوي و الفعال في المؤسسة، حيث يتقاضى أجرًا مقابل عمله و ذلك لتلبية حاجاته.
- ◆ **توفير تأمينات و مرافق العمال**: تعمل المؤسسة على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي و التأمين ضد حوادث العمل و كذلك التقاعد بالإضافة إلى المرافق العامة و ذلك نتيجة لنضال الطبقة العاملة.
- ◆ **إقامة أنماط استهلاكية معينة**: يلعب كل من الإشهار و الدعاية دورًا كبيرًا في التأثير على أذواق المستهلكين، و يكون هذا التأثير لصالح المؤسسة ذاتها.
- ◆ **الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال**: تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية، إلا أن دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هي الوسيلة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها.

¹ دادي عدون ناصر، المؤسسة الاقتصادية موقعها في الاقتصاد وظائفها وتسييرها، دار المحمدية، الجزائر، ص ص25-31.

3. الأهداف الثقافية و الرياضية:

♦ توفير وسائل ترفيهية وثقافية: تعمل المؤسسة على اعتياد عمالها على الاستفادة من وسائل الترفيه والثقافة مثل: المكتبات، الرحلات... الخ، ونظرا لتأثير هذا الجانب على المستوى الفكري للعامل، مما ينعكس على عمله وأدائه داخل المؤسسة.

♦ تخصيص أوقات الرياضية: تعمل المؤسسات الخاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد، هذا بالإضافة إلى إقامة مهرجانات للرياضة العمالية مما يجعل العمال يحتفظون بصفة جيدة ويتخلصون من الملل، وهي عناصر جيدة مفيدة في الاستعداد للعمل والتحفيز ودفع عجلة الإنتاج.

4. الأهداف التكنولوجية:

♦ البحث والتنمية: مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، ويمثل هذا النوع من البحث نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية.

♦ المساعدة على تنفيذ السياسة التنموية للدولة: وذلك من أجل تحسين وتنسيق الجهود بين المؤسسات من خلال تطوير وإدخال الوسائل التكنولوجية.

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسة ووظائفها

أولاً: تصنيفات المؤسسة

يعتمد تصنيف المؤسسات على عدة معايير، والتي تتمثل في المعيار القانوني، معيار الحجم، معيار الملكية، المعيار الاقتصادي، والتي من خلالها يمكن معرفة أنواع وأشكال المؤسسات المختلفة. للمؤسسات الاقتصادية أنواع وأشكال مختلفة ومن بين أهم هذه الأشكال والأنواع يمكن أن نذكر:

1. تصنيف المؤسسات تبعا للمعيار القانوني :

يمكن التمييز بين نوعين منها ¹:

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سابق، ص ص 26 - 28.

1.1. مؤسسات فردية:

وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلته، ولهذا النوع من المؤسسات مزايا أهمها:

- ◆ السهولة في التنظيم أو الإنشاء.
 - ◆ صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة، وهذا يكون دافعا له على العمل بكفاءة وجد ونشاط لتحقيق أكبر ربح ممكن.
 - ◆ صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة وهذا يسهل العمل واتخاذ القرار، كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء.
- أما عيوب المؤسسات الفردية فهي :

- ◆ قلة رأسمال وهذا ما دام صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإمداد مؤسسته بعنصر رأسمال.
- ◆ صعوبة الحصول على قروض من المؤسسات المالية.
- ◆ قصر وجهة النظر وضعف الخبرة لدى المالك الواحد مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.
- ◆ مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة، فهو مسؤول عن كافة ديون المؤسسة.

2.1. شركات:

وتعرف الشركة بأنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال أو من عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من ربح أو خسارة .
وتتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسيين هما:

1.2.1. شركات الأشخاص: كشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات ذات المسؤولية

المحدودة. و من المزايا الرئيسية لهذا النوع من الشركات نذكر:

- ◆ سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عقد شركائه.
 - ◆ نظرا لوجود عدة شركاء يمكن أن يختص كل منهم بمهمة معينة فيسهل بذلك تسيير المؤسسة.
 - ◆ من خصائص المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشركاء يتقانون ويخلصون في أعمالهم أكثر من أجل تقدم المؤسسة وبالتالي تحقيق الربح.
 - ◆ زيادة القدرة المالية للمؤسسة بسبب تضامن الشركاء كما تسهل أكثر إمكانية الحصول على القروض.
- أما مساوئ شركات الأشخاص فتتمثل في:

- ◆ حياة الشركة معرضة للخطر نتيجة انسحاب أو وفاة أحد الشركاء.
- ◆ مسؤولية غير محدودة للشركاء.
- ◆ وجود عدة شركاء قد يثير بعض المنازعات وسوء تفاهم وتناقص وتعارض بعض القرارات مما يعود بالسلب على المؤسسة.
- ◆ في حالة حدوث منازعات أو سوء تفاهم تنشأ صعوبة بيع حصة أي منهم، كما تنشأ صعوبة التنازل عن الحصة أي من الشركاء .

2.2.1. شركات الأموال: كشركات التوصية بالأسهم والشركات المساهمة.

فبسبب مساوئ شركات الأشخاص السابقة الذكر والتي في مقدمتها عدم استطاعة شركات الأشخاص تأمين المبالغ الضخمة التي تتفق على بناء المصانع وشراء الآلات والمعدات وتأمين الكميات الهائلة من المواد الأولية ... تم إنشاء شركات الأموال حيث سمحت للعديد من الأفراد أن يستثمروا ما لديهم من أموال في هذه المؤسسات، ومن خصائص هذا النوع من المؤسسات أنه لا أثر للاعتبار الشخصي فيها، كما أن اسمها يجب أن يشير إلى غايتها ورأسمالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول.

ومن مزايا هذه المؤسسات هي:

- ◆ مسؤولية المساهمون محدودة بقيمة أسهمهم أو سنداتهم.
- ◆ إمكانية الحصول على القروض بشكل أسهل وأسرع.
- ◆ حياة المؤسسة أكثر استقراراً.
- ◆ إمكانيات استخدام ذوي المهارات والكفاءات العالية.

أما مساوئ شركات الأموال فتتمثل في:

- ◆ ظهور البيروقراطية والمشاكل الإدارية الناجمة عن تعداد الرقابة بسبب كثرة المساهمين فيها.
- ◆ تخضع إلى رقابة حكومة شديدة.
- ◆ بسبب عدم وجود حافز الملكية قد ينتج عن ذلك عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيرها غير المساهمين.

2. تصنيف المؤسسات تبعا لمعيار الحجم¹

ويتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب معيار الحجم إلى مؤسسات صغيرة، متوسطة وكبيرة.

1.2. مؤسسات صغيرة: يتراوح عدد عمالها ما بين (1 إلى 10) وتعود ملكيتها غالبا لشخص واحد أو العائلة وتتمثل في المؤسسات الزراعية والتجارية والإنتاج الحرفي.

2.2. مؤسسات متوسطة: من 10 إلى 500 عامل هي نشيطة وفعالة في أغلب الأحيان وتتميز بالابتكار والإبداع في نشاطها الإنتاجي وتساعد السلطات في الانتشار والترقية.

3.2. مؤسسات كبيرة: هي مؤسسات تشغل يد عاملة كبيرة أكثر من 500 شخص وهي ذات دور معتبر في الاقتصاد الرأسمالي المتطور من خلال ما تقدمه سواء على المستوى الوطني الداخلي أو على مستوى السوق الدولية، عادة ما تكون هذه المؤسسات في شكل مجموعات أو شركات متعددة الجنسيات وهذه الأخيرة تعتبر اليوم أهم المتعاملين الاقتصاديين في العالم.

3. تصنيف المؤسسات تبعا لطبيعة الملكية²:

1.3. المؤسسات الخاصة: وهي مؤسسات تعود ملكيتها للخوادم كشركات الأموال والأشخاص.

2.3. المؤسسات المختلطة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام أو القطاع الخاص أو الأجنبي حيث، تؤخذ حصة القطاع حسب قانون كل بلد، ففي الجزائر تقدر الحصة بـ 51%.

3.3. المؤسسات العمومية : هي المؤسسات تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شأؤو ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك، والأشخاص الذين ينبون عن الحكومة في التسيير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولين عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة للدولة، وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وليس هناك أهمية كبيرة للربح وإنما تعمل من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف العامة، بمعنى

¹ - رمضاني صارة، ناضر صليحة، التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص مالية و حساب المخاطرة، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011، ص 9 .

² - بلغواطي يوسف، بوجمعة فاروق، مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص إحصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و لاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012، ص ص 6 - 7 .

تحقيق أقصى إنتاج أو تحقيق نصيبها المحدد في الخطة الوطنية ومن خلال ذلك يمكن أن تحقق الربح، فربح في المؤسسات العامة لا يكون دائما هدفها بحد ذاته .

4. تصنيف المؤسسات تبعا للمعيار الاقتصادي¹:

يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لمعايير اقتصادية معينة، أي تبعا لنشاط الاقتصادي الذي تمارسه، وعليه نميز الأنواع التالية:

1.4. المؤسسات الصناعية: في قطاع الصناعة تتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتجات، قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي، أو الوسيط (كموارد أو مدخلات لمؤسسات أخرى)، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعة مختلفة، وكذا صناعات تحويل وتكرير المواد الطبيعية من معادن وطاقات وغيرها، وهي ما يدعى بالصناعات الاستخراجية. وهي مؤسسات صناعة التجهيزات ووسائل الإنتاج المختلفة، المستعملة في مجمل القطاعات الاقتصادية بما فيها الصناعة، وهناك صناعة مواد البناء في حالة فصلها عن الأنواع السابقة، حيث تجمع جانب التحويل الكيمياء وغيرها، وفي الأخير هناك المؤسسات الصناعية الاستهلاكية بشكل عام.

2.4. المؤسسات الفلاحية:² وهي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها وتقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاثة أنواع من الإنتاج وهو الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي.

3.4. المؤسسات المالية : وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي ... الخ.

4.4. مؤسسات خدمات: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة، كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والمواصلات، المؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية ... الخ.

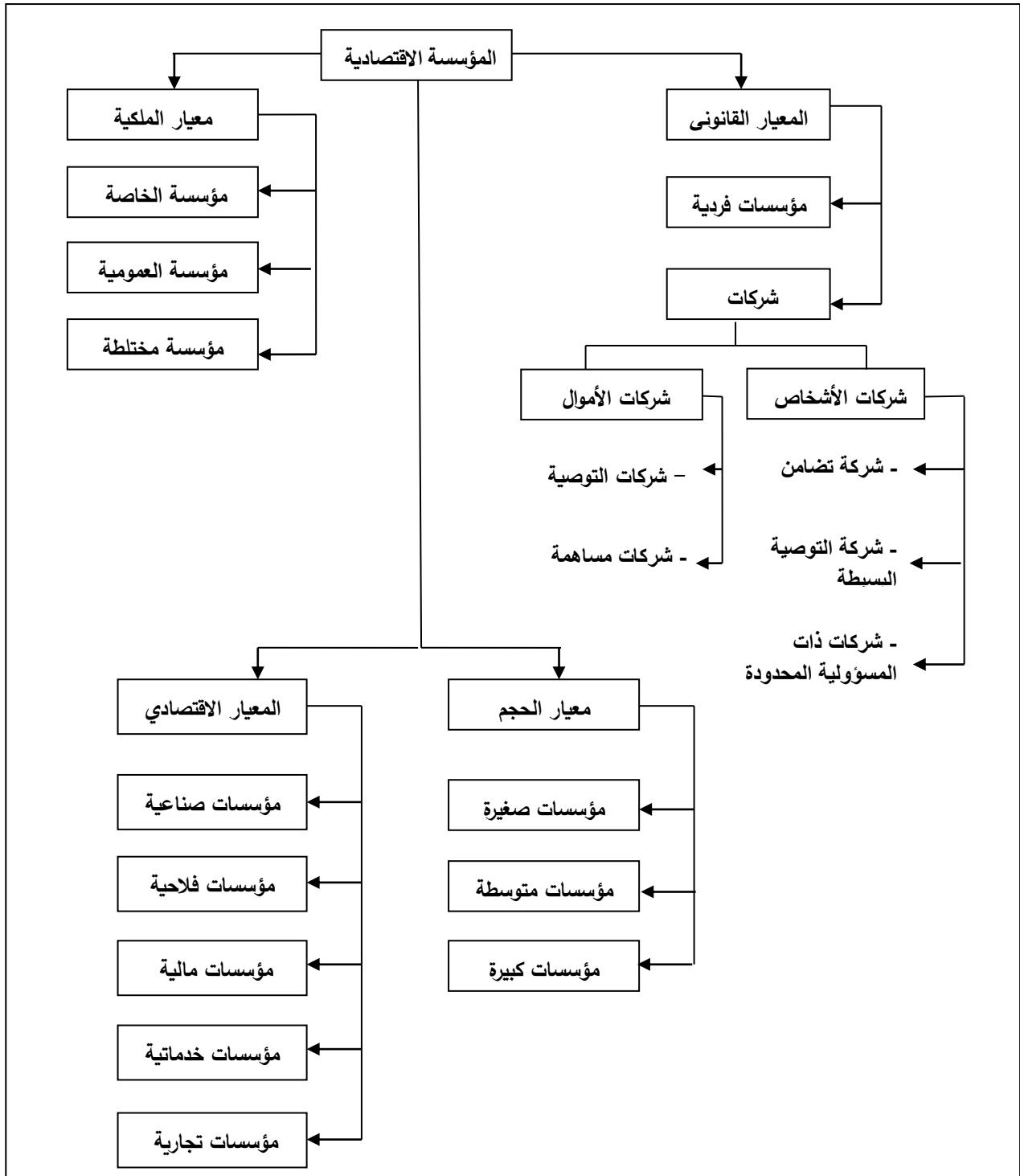
5.4. المؤسسات التجارية: وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الأروقة التجارية الجزائرية.

وبالتالي يمكن اختصار كل ما قدمناه من تصنيف المؤسسات الاقتصادية من خلال الشكل رقم (01) كالآتي:

¹ - ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سابق، ص 71.

² - الصخري عمر ، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق ، ص ص 30- 31 .

الشكل رقم (01) : مخطط لتصنيف المؤسسات الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: وظائف المؤسسة الاقتصادية

لقد تعددت و تنوعت وظائف المؤسسة باختلاف أنواعها و اتساع مجالاتها. فيمكن تصنيف وظائف المؤسسة الاقتصادية كما يلي:

1. **الوظيفة المالية:** هي إحدى وظائف المؤسسة التي تشمل التنظيم، التخطيط و الرقابة و هي تلعب دوراً مهماً في نجاح المشروعات الاقتصادية، و ذلك أنها تقوم باستخدام الأمثل للموارد المالية بغية تحقيق أهداف المشروع المختلفة و تحقيق سيولة ملائمة، و هذا للحفاظ كذلك على النمو و الاستمرارية.
2. **وظيفة الموارد البشرية:** تلخص العمليات الإدارية في مجملها عدد من المهمات يقوم بها عدد من المصالح أو الإدارات، منها ما هو وظيفي، عملي أو تنفيذي، و هذه الوظائف تقوم بها جهات مختصة داخليا في المؤسسة و أحيانا تستعمل خدمات خارجية عند الحاجة، و تتمثل عموماً في إعداد المعلومات، دراستها و القيام بالتحليلات المختلفة متعلقة بمجال معين في نشاط المؤسسة.¹
3. **وظيفة الإنتاج:** تعتبر عملية الإنتاج صلب النشاط الاقتصادي و منها تبدأ الدورة الاقتصادية، و تتمثل هذه العملية في مزج عوامل الإنتاج المختلفة في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق ثروة المجتمع.
4. **وظيفة التمويل:** يعني العمل على توفير مختلف عناصر المخزون بكميات و تكاليف و نوعيات مناسبة، طبقاً لبرامج و خطط المؤسسة هذا لتحقيق أحسن النتائج أو المرادوية في عملية التمويل، فوظيفة التمويل تتموقع في هيكليين منفصلين عادة مصلحة الشراء و مصلحة التخزين.
5. **وظيفة التسويق:** تتمثل الوظيفة التسويقية في مجمل العمليات التي تقوم بها المؤسسة (تخطيط، تسعير، ترويج، توزيع) قصد التقريب بين المنتج و المستهلك.²

¹- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سبق ذكره ، ص ص 71-72.

²- عبد السلام أبو قحف، التسويق وجهة نظرة معاصرة، مصر، مطبعة الإشعاع الفنية، ص 46.

المطلب الثالث: الهيكلية المالية للمؤسسة و مصادر تمويلها

أولاً: الهيكلية المالية للمؤسسة

1. تعريف الهيكلية المالية:

للهيكلية المالية عدة تعاريف نذكر منها:

- ◆ يعرف الهيكل المالي للمؤسسة بالخطة المالية، و يرجع ذلك إلى طبيعة تطوير مصادر التمويل الطويلة الأجل مثل السندات، القروض طويلة الأجل، الأسهم الممتازة و حقوق الملكية.¹
- ◆ و يعرف الهيكل المالي بأنه مجموعة من الخطط المالية التي تبين مقادير الأموال اللازمة خلال الفترة الزمنية المقبلة.²

2. كيفية تحقيق الهيكل المالي:

يجب على المؤسسة تحديد الهيكل المالي المناسب الذي يعمل على تعظيم قيمة هذه المؤسسة و يتم ذلك عندما يتحقق التوازن بين كل العوامل المؤثرة في الهيكل المالي بطريقة مناسبة، و التخطيط السليم هز الذي يأخذ بعين الاعتبار مصالح حملة الأسهم حيث أنهم الملاك الحقيقيين للمؤسسة، وهو الذي يضيف أيضاً قدراً من الاهتمام بمصالح الجماعات الأخرى مثل الموظفين و العملاء والدائنون و المجتمع و الحكومة ، لذلك يجب أن يتسم الهيكل المالي المناسب بالسمات الآتية :

- ◆ **الربحية:** فيجب أن يعود الهيكل المالي للشركة بالنفع عليها عن طريق الوصول إلى أقصى استخدام ممكن للرفع المالي مع الالتزام بأقل تكلفة ممكنة.
 - ◆ **الرقابة:** يجب أن يتضمن الهيكل المالي أقل مخاطرة ممكنة لفقدان السيطرة و الرقابة على إدارة الشركات.
 - ◆ **القدرة على الوفاء بالدين:** يجب أن يتجاوز اقتراض الشركة الحد الذي يهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها و في نفس الوقت يجنب الملاك (حملة الأسهم العادية) أي مخاطرة مالية إضافية.
 - ◆ **المرونة:** يشير هذا العامل المقدر على تعديل مصادر الأموال إلى أعلى أو أسفل تبعاً للتغيرات الرئيسية في الحاجات إلى الأموال و أساساً تحتاج إلى هذه المرونة عندما نحتاج إلى التوسع أو الانكماش في مجموعة الأموال التي تستخدمها.
- و تعتبر المتطلبات السابقة السمات العامة للهيكل المالي المناسب و قد تعكس الصفات الخاصة للشركة في بعض الملامح الإضافية المحددة مثال ذلك قد تعطي شركة ما أهمية أكبر للمرونة على

¹ - الدكتور سمير محمد عبد العزيز ، التمويل و إصلاح الهياكل المالية، ص 263

² - الدكتور جميل أحمد توفيق، السياسات الإدارية المالية، دار النهضة العربية، ص 301.

الرقابة بينما تهتم شركة أخرى بالقدرة على الوفاء بالدين أكبر مع تغيير الظروف لذلك يجب أن يكون الهيكل المالي للشركة قبلًا للتكيف بسهولة مع الظروف المتغيرة .

ثانيا: مصادر تمويل المؤسسة

تتقسم مصادر تمويل المؤسسة إلى مصادر داخلية و مصادر تمويل خارجية، و هي مصادر تلجأ إليها المؤسسة سواء كان ذلك في مرحلة الانطلاق في النشاط أو أثناء عملية النشاط.

1. مصادر التمويل الداخلي:

يقصد بالتمويل الداخلي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر عريضة دون اللجوء إلى مصادر خارجية. أي أن التمويل الداخلي يشمل مجموع الأموال الموارد المالية المتحصل عليها من جراء قيام المؤسسة بنشاط استغلالي و الذي يرتبط هذا النشاط أساسًا بتحقيق الأرباح بما يناسب القرارات المتخذة فيه. و يتضمن التمويل الداخلي عنصرين هما :

1.1. التنازل على الأصول: إن بيع بعض عناصر الأصول يمكن أن يعطي رؤوس أموال للمؤسسة، لكن يجب التفرقة بين التنازلات الناتجة عن إنجاز استثمارات جديدة تحل محل الاستثمارات القديمة و التنازلات الناتجة عن الاختيار المقصود منه تقوية رأس مال المؤسسة، فيمكن إذن استغلال القيمة المتبقية للأصول المتنازل عنها و استخدامها لتغطية بعض الاحتياجات التمويلية.

2.1. التمويل الذاتي: تعددت تعاريف التمويل الذاتي لكن تصب في معنى واحد منها " يقصد بالتمويل الذاتي الأرباح المحتجزة و الاحتياطات التي تقوم المؤسسة بتكوينها، و بمعنى آخر يعني الأموال المتولدة من خلال ممارسة نشاط خاص بالمؤسسة و التي يتم توزيعها على أصحاب المؤسسة".¹

التمويل الذاتي = الإهلاكات + المؤونات ذات الطابع الاحتياطي + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة

و بناءً على ما سبق يمكن حساب التمويل الداخلي:

التمويل الداخلي = قيمة التنازل عن الأصول + الإهلاكات + المؤونات ذات الطابع الاحتياطي + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة

¹ - نبيل عبد السلام شاكر، الإدارة الفعالة للأموال و المشروعات منهج تنمية القدرات المعرفية والمهارية، دار النشر عين الشمس، 1997، الطبعة الثانية، ص 82.

2. مصادر التمويل الخارجي:

تتمثل مصادر التمويل الخارجي في الزيادة في تفوق الملكية، أي الزيادة في رأس مال الشركة و المتمثلة في الإصدارات الجديدة من أسهم عادية، و أسهم ممتازة والقروض المرتبطة بأجل معين للتسديد كالسندات والقروض المصرفية.

1.2. الأسهم : تنقسم الأسهم إلى : أسهم عادية و أسهم ممتازة.

1.1.2. السهم العادي : يعرف السهم العادي على أنه صك يمثل نصيب صاحبه في ملكية مشروع معين بقدر قيمته السهمية، و صك يعطيه الحق في المشاركة في أرباح النشاط الاقتصادي للمؤسسة و كذلك في موجودات المؤسسة عند التصفية.¹

2.1.2. السهم الممتاز: يمثل السهم الممتاز مستند ملكية له قيمة اسمية و قيمة دفترية و قيمة سوقية و لو شأنه في ذلك شأن السهم العادي، و تحسب القيمة الدفترية بقسمة قيمة الأسهم الممتازة كما تظهر في دفاتر الشركة، على عدد الأسهم المصدرة و تجمع الأسهم الممتازة بين سمات الأسهم العادية و السندات، فالسهم الممتاز يشبه السهم العادي في بعض النواحي من أهمها أنه يمثل صك ملكية ليس له تاريخ استحقاق، و إن مسؤولية حامله محدودة بمقدار مساهمته كما لا يحق لملكة هذه الأسهم المطالبة بنصيبهم في الأرباح إلا إذا قررت الإدارة إجراء توزيعات و أخيراً يكون لحملة الأسهم الممتازة الأولوية في شراء أي إصدارات جديدة من الأسهم الممتازة. و من جهة أخرى تشبه الأسهم الممتازة، السندات في أن نصيب السهم من الأرباح محدد بنسبة معينة من قيمته، و أنه لا يجوز لحملة الأسهم العادية الحصول على نصيبهم من الأرباح أو نصيبهم من أموال التصفية، قبل أن يحصل حملة الأسهم الممتازة على نصيبهم منها.²

2.2. السندات: يمثل السند مستند مديونية طويل الأجل تصدره المؤسسات و يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة السهمية للسند بتاريخ الالتحاق. كما يحقق له الحصول على دخل ثابت، أما أن يدفع سنوياً أو نصف سنوي سداسي أو ثلاثي بغض النظر عن الدخل أو الربح، كما تعتبر السندات

¹ مصطفى رشدي شحبة، نقود و مصاريف الائتمان، الإسكندرية، الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص196.

² منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، ص 538.

بمثابة عقد بين المؤسسة و بين حامل السند و يترتب بموجب هذا العقد حقوق و التزامات على طرفي العقد و هي:¹

- ◆ حق حامل السند في معدل فائدة فوري.
 - ◆ تحديد تاريخ استحقاق الفوائد و تاريخ استحقاق قيمة السند.
 - ◆ تحديد القيمة الدفترية للسند.
 - ◆ أولوية أصحاب السندات في المطالبة بحقوقهم في حالات التصفية.
- يعتبر السند صك قابل للتداول تصدره المؤسسة أو شخص معنوي و هو يتعلق بقرض طويل الأجل.
- 3.2. القروض المتوسطة الأجل :** مدتها تتراوح في أغلب الأحيان بين 1 و 7 سنوات موجهة أساساً لتمويل التجهيزات من آلات و عتاد و يجب أن يتوافق عمرها مع عمر الاقتصادي لاستخدام الأصل، و تكون مقدمة بضمان رهون أو بضمان الوضعية المالية للمؤسسة.

4.2. القروض الطويلة الأجل : تستخدم لتمويل الأصول الطويلة الأجل تقدمها في أغلب الأحيان مؤسسات متخصصة (بنوك عقارية، بنوك فلاحية، بنوك تجارية) أغلبها مضمون برهون، أو قد تكون مضمونة من مؤسسات حكومية نسبة الفائدة فيها مرتفعة إلا إذا كانت هذه القروض مدعمة من طرف الدول أو قروض أجنبية موجهة لقطاعات معينة.²

المبحث الثاني: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع التسيير المالي (الإدارة المالية) وضرورة للتخطيط المالي السليم، حيث يسمح بتحديد الوضعية المالية الحالية للمؤسسة لتمكنها من تقدير الوضعيات المستقبلية لها حسب القرارات المراد اتخاذها، وذلك باستعمال وسائل متنوعة تختلف باختلاف الطرق والأهداف المرجوة من هذا التحليل.

¹- هوشيار معروف، الاستثمارات و الأسواق المالية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003م-1424 هـ، ص 109.

²- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياص، أسواق لمال و تمويل المشروعات، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 2005، ص289.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

أولاً: تطور التحليل المالي وأسباب نشأته

1. نبذة تاريخية حول التحليل المالي

لقد كان للأزمة الاقتصادية (1929-1933) أثر كبير في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف، وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية (المثالية) لكل قطاع اقتصادي.

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (ما بعد 1945)، لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة وحزم، وبتطور المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن، نصب الاهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة، وقد تكونت في فرنسا (مثلاً) سنة 1967 لجنة عمليات البورصات، والتي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد، وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى التحليل الديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 والمقارنة بين نتائجها لاستنتاج تطور سير المؤسسة مالياً)، وأصبح أحدهما يكمل الآخر، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطها وتحققها لقفزات جد مهمة في عملية الإنتاج.

2. أسباب نشأته:

تشير المراجع العلمية من أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

1.2. الثورة الصناعية: أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس المال ضخم لإنشاء

المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح وفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً إلى نقص خبراتهم إلى تفويض سلطة

¹ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوارث للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 2.

إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد المجالات وقوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة المركز المالي ونتيجة أعمالها.

2.2. التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما يساعد ذلك إلى تحليل تلك القوائم المالية.

3.2. الأسواق المالية: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات مؤسسات الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

4.2. الائتمان: إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد أظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف.

ثانياً: مفهوم التحليل المالي وأهميته

1. مفهوم التحليل المالي:

للتحليل المالي عدة تعاريف نذكر منها:

♦ التحليل المالي هو "عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة. كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف".¹

♦ التحليل المالي هو "عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل".²

♦ التحليل المالي هو "عبارة عن دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشآت من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة".³

فمن خلال التعاريف السابقة ذكرها نستخلص بأن التحليل المالي هو عملية تنطلق من عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة (الميزانية، جدول الحسابات...) ودراستها ثم تحليلها باستعمال الأدوات المعتمدة في التحليل المالي بغرض الكشف عن نقاط القوة والضعف وإبرازها بشكل دقيق من أجل وصف التصحيحات الضرورية للنقائص من جهة وتعزيز نقاط القوة وتحسين توظيفها واستغلالها لصالح المؤسسة من جهة أخرى ومن ثم تمكين المؤسسة من تجاوز صعوباتها وتحقيق أهدافها.

2. أهمية التحليل المالي:

تكمن أهمية التحليل المالي في تحليل القوائم المالية ومعرفة العلاقة بين مضايمينها ومدلولات الأرقام الواردة فيها والعلاقات بينها، حيث يوفر التحليل المالي معلومات تساعد في تقدير قيمة المنشأة وتقييم

¹ - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين، 2008، ص2.

² - الحيايالي ناجي وليد، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص20.

³ - منير شاكر محمد وأخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص21.

مركزها المالي ومدى فعالية أنشطتها المختلفة وكفاءتها، ويساعدها كذلك على تقييم أداء الإدارات المختلفة في المؤسسة، وتكمن أهميته الكبرى في كونه يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية الواردة من خلال القوائم المالية.

وعموما فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في النقاط التالية:¹

- ◆ تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى؛
- ◆ الحصول على مؤشرات تبين فعاليات سياسات الشركة وقدرتها على النمو؛
- ◆ التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة؛
- ◆ المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة؛
- ◆ مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- ◆ مؤشر للمركز المالي الحقيقي في الشركة؛
- ◆ إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرار الملائمة.

ثالثا: خصائص التحليل المالي و أهدافه

1. خصائص التحليل المالي:

تتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي:²

- ◆ هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.
- ◆ يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي.
- ◆ هو نشاط مستمر في المؤسسة.
- ◆ يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.
- ◆ لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى الميزانية وقوائم الدخل.

2. أهداف التحليل المالي:

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى وهذا حسب الأطراف التي تستعمله سواء كان الطرف الخارجي (المتمثل في المؤسسات المصرفية ورجال الأعمال ومصحة الضرائب...الخ) أو

¹ - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سابق، ص3.

² - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الرياض، دار أجناد للنشر و التوزيع، 2006 ، ص 287.

الطرف الداخلي ويكون على مستوى المؤسسة ككل، لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل.

1.2. الأهداف الداخلية:¹

- ◆ البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستمرة؛
- ◆ معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية؛
- ◆ الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
- ◆ تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة؛
- ◆ إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها أو محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة؛
- ◆ تنظيم ووضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات؛
- ◆ توفير المعلومات والبيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار الاختيار بين وسائل التمويل وسياسة القروض اتجاه العملاء، توزيع الأرباح وتغيير رأس المال.

2.2. الأهداف الخارجية:

- ◆ تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في اخذ القرارات الخاصة بالإقراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها؛
- ◆ مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة؛
- ◆ تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛

¹ دادي عدون ناصر ، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية، مرجع سابق ، ص11.

♦ تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.

المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي و نتائجه

أولاً: مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات و المبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، ولعل أبرز هذه المقومات هي:¹

- ♦ التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي؛
- ♦ تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها؛
- ♦ تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت؛
- ♦ التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة؛
- ♦ تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية، وقادراً على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

ثانياً: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة إن كان خارجي أو داخلي.

1. نتائج التحليل الخارجي:²

- ♦ يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج من أهمها:
- ♦ ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- ♦ تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- ♦ تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛
- ♦ الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلباً للقرض من البنك؛

¹ - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سابق، ص 9.

² - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سابق، ص ص 12-13.

- ◆ مقارنة سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة؛
- ◆ مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخر من نفس القطاع.

2. نتائج التحليل الداخلي:

- يمكن للمحلل الداخلي الوصول إلى النتائج التالية:
- ◆ الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل ؛
- ◆ الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية للفترة تحت التحليل؛
- ◆ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا؛
- ◆ اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛
- ◆ وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة كأساس للتقديرات المستقبلية.

المطلب الثالث: استعمال التحليل المالي و الأطراف المهمة به

يستعمل التحليل المالي في مجالات متعددة بغرض التعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات وبالتالي الوصول إلى نتائج تسمح باتخاذ القرارات الخاصة (قرارات الاستثمار، التمويل،...)، فمن خلال هذا المبحث يمكن التطرق إلى:

أولاً: مجالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:¹

1. **التحليل الائتماني:** يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقرض (المدين) وبالتالي يقوم بهذا التحليل المقرض. الذي يقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.
2. **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكافة عوائدهم، وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.
3. **تحليل الاندماج و الشراء:** ينتج عن هذا التحليل (الاندماج و الشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معاً، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.

¹ - الشنطي أيمن شقر عامر، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، دار البداية عمان، 2007، ص ص 127 - 128.

- 4. تحليل تقييم الأداء:** تهتم بهذا النوع من التحليل معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة والمستثمرين والمقترضين، وتعتبر أدوات التحليل أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.
- 5. التخطيط:** تعتبر هذه العملية أمراً ضرورياً للمستقبل لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات. و عملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء الشركة المتوقع في المستقبل بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما الأداء السابق للمؤسسة وتقدير الأداء المتوقع لها في المستقبل.
- 6. الرقابة المالية:** تعرف الرقابة المالية بأنها عملية لتقييم ومراجعة الأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقاً للمعايير والأسس الموضوعية، وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف و معالجتها في الوقت المناسب.

ثانياً: الأطراف المهمة بالتحليل المالي

إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة جعله محط الاهتمام لكثير من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لأنه يعمل على وصف كلي لذمتها المالية ووضعيتها خلال الدورة الاستغلالية وتتلخص الأطراف المهمة به في: ¹

1. الدائنون: وتنقسم هذه الفئة إلى قسمين هما:

1.1. دائنين قصيري الأجل والموردين: يهتمون بتحليل ودراسة عناصر الأصول والخصوم المتداولة، أي النقدي الجاري ورأس المال العامل للشركة.

2.1. دائنين طويلي الأجل: اهتماماتهم تركز حول قدرة الشركة على سداد الالتزامات القائمة عليها، والفوائد المترتبة عن هذه الالتزامات ووقت استحقاقها.

2. المستثمرون: يمكن تقسيم المستثمرين في الشركات إلى:

1.2. مستثمرين قصيري الأجل: وهم من يفتنون الأسهم بغرض الاتجار بها وإعادة بيعها خلال السنة لتحقيق عائد من وراء ذلك، وبالتالي تكون اهتماماتهم موجهة نحو أسعار الأسهم وتقلباتها خلال الفترة القصيرة.

¹ - محمد مبروك أبو زيد ، التحليل المالي ، الطبعة الثانية ، دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2009 ، ص ص 29 - 34.

2.2. مستثمرين طويلي الأجل: وهو من يقتنون الأسهم بغرض السيطرة والاحتفاظ بتلك الاستثمارات لفترات طويلة تفوق السنة المالية، وتكون اهتماماتهم موجهة نحو معدل العائد من السهم وعلى قدرة الشركة على الاستمرار وتحقيق الأرباح.

3. أصحاب المشروع: هم الملاك أيًا كان نوعهم، وتكمن اهتماماتهم في تقييم أداء الأطراف الذين يقومون بتفويض إدارة ممتلكاتهم. ومن المؤشرات التي يتم استخدامها دراسة الهيكل المالي العام والعائد على الاستثمارات والتوزيعات وكذلك دراسة السيولة ومخاطر الفشل المالي.

4. الإدارة: إن اهتمامات الإدارة تكمن في الوضع المالي للشركة والربحية والنمو، ولذا تستخدم الإدارة الجيدة مجموعة من الطرق و الأدوات والتقنيات التي تساعد في إدارة الشركة، ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد هذه الأدوات المهمة، حيث أن الهدف الأول للإدارة هو فاعلية نظم رقابتها المستخدمة، والوقوف على كيفية توزيع موارد الشركة مع مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المماثلة.

5. الجهات الأخرى: ومن هذه الجهات نذكر:

1.5. إتحاد العمال: يستعمل التحليل المالي لتقييم الوضع المالي والربحية للشركات الواقعة في نطاقها، وللوقوف على قدرة الشركة على إيجاد مواقع شغل جديدة.

2.5. أجهزة التخطيط والرقابة: في ظل نظام الاقتصاد الحر يتم وضع السياسات، وتحدد الأسعار عن طريق ديناميكية السوق الحر، ونظام الطلب والعرض، أما الاقتصاد المركزي سيستخدم التحليل المالي لغرض الحصول على بيانات ومعلومات تساعد في دراسة وتحليل الخطط السابقة ونتائجها، وكذلك في وضع الخطط المستقبلية وكوسيلة من وسائل الرقابة على الشركات.

3.5. الغرف التجارية: تستخدم التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاط العديد من الشركات والصناعات التي تتعلق بأوضاعها المالية، ومعدلات أداؤها وربحيتها.

4.5. مصلحة الضرائب: تستخدم أدوات التحليل المالي لمراجعة عائد الضرائب، والتحقق من صحة وموضعية البيانات المقدمة عن طريق إجراء المقارنات مع شركات القطاع، ودراسة العلاقات بين بنود الإيرادات والمصروفات لنفس المشروع.

5.5. الإحصاء و المعلومات: تستخدم أدوات التحليل المالي التي تقوم بتجميع المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية لتقوم بتصنيفها ونشرها بشكل دوري.

المبحث الثالث: دور لتحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية

إن التحليل المالي أسلوب في غاية الأهمية، ويتصف بدقة كبيرة عند استخدامه في تقييم الأداء بل أن ممارسته تعد وسيلة مهمة له وبالذات الأداء المالي في المنشأة الأعمال.

المطلب الأول: دور التحليل المالي في تقييم الأداء

أولاً: مفهوم تقييم الأداء

♦ "يعتبر تقييم الأداء جزء من سلسلة العمل الإداري المتواصل، و الذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو الوحدة الاقتصادية وذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وطبقاً للمعايير الفنية والاقتصادية".¹

♦ "يقصد بعملية تقييم الأداء قياس للأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقاً للتخطيط المعد مسبقاً، أملاً في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف".²

ثانياً : مراحل و أهداف تقييم الأداء

1. مراحل تقييم الأداء:

إن عملية تقييم الأداء لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال القيام بعدد من المراحل منها:

- وضع المعايير التي سوف تستخدم في قياس الأداء؛
- قياس الأداء الفعلي ومقارنته مع الأداء المخطط؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.

2. أهداف تقييم الأداء:

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم ، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة أو مكتب الدراسات الخاص أو البنكي الذي يجري دراسة مسبقة من قبل إقراض زبونه المال، حتى يتأكد

¹ Gervais «Michel , **controle de gestion** , , eddition Economica ، paris 1997, p104 .

² -الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق ، ص80.

من قدرته على سداد الديون، فكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية تقييم تتمثل عموماً في:¹

- ◆ تسمح عملية تقييم الأداء باختيار مدى استغلال الموارد المتاحة المتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق أهداف مسطرة؛
- ◆ اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة؛
- ◆ يساعد نظام التقييم لأداء سليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلاً وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

ثالثاً : التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء² :

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعده على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب هدف الدراسة. والتحليل المالي من بينها باعتباره أداة لتقييم الأداء واتخاذ القرارات ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقاً من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ◆ **تقييم الأداء و النتيجة:** حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة؛
- ◆ **تقييم الأداء و التمويل:** الطريقة التي يمكن من خلالها المؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها وذلك وفق منظورين:
 - النظرة الثابتة و تتحقق في إطار تحليل الميزانية ؛
 - النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجداول التدفقات.

¹ - طير لويزة، ساينغي باهية فريال، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة ماستر، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البويرة، 20014-20015، ص5.

² - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستر، إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص24.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

♦ **تقييم الأداء و المرودية :** تعرف المرودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة / رأس المال) فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.

المطلب الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات¹

تعتبر البيانات المالية انعكاسا رسميا وحتميا لأي نشاط اقتصادي وهذا ينسجم مع منظور النظم المعلوماتية في تقديم نظرة شاملة واسعة حول النشاط الاقتصادي في أي منشأة. وتعتبر هذه البيانات في وضعها الراهن ضعيفة الدلالة، حيث لا تعكس بالضرورة كفاية الأداء الاقتصادي للمنشأة .

وهنا يأتي دور التحليل المالي الذي يجب أن يبذل جهدا كبيرا في عمليات تحليل البيانات وتفسيرها بقصد التأكد من تطابق نتائج التحليل مع الأهداف المرغوبة، وكما هو معروف فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه ترتبط بقرارات الإدارة، هذه القرارات تتطلب أساسا سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمنشأة وحركة الموارد المالية فيها.

ويمكننا تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا و تتخذ بها القرارات المناسبة في ثلاث مجالات أساسية وهي :

♦ استثمار الموارد؛

♦ ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد؛

♦ تمويل الموارد المالية.

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة (تجاري، صناعي، زراعي، خدمي) ومهما كانت أحجام هذه النشاطات (كبيرة، متوسطة، صغيرة) ومهما كان شكلها القانوني (شركات أشخاص، شركات مساهمة، منشآت فردية، منشآت حكومية)، فإن وظيفة الإدارة في هذه المنشآت هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية

¹ - منير شاكر محمد، و الآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، مرجع سابق، ص26.

لاسترداد جميع الموارد المستخدمة وتحقيق مردود مقبول على هذه الموارد ضمن ظروف تكون مطابقة لتوقعات المخاطر لمالكي المنشأة، وفي نهاية المطاف يجب أن ينتج عن الاستخدام الناجح للموارد تحسن في الوضع الاقتصادي للمالكين وبالتالي تحسن قدراتهم على إجراء المزيد من الاستثمارات للموارد إذا اختاروا ذلك.

وفي النهاية فإن خلق قيم إضافية للمساهمين يعتمد أساساً على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاث المذكورة أعلاه وهي:

- ◆ اختيارات الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم والإدارة الاقتصادية السليمة؛
 - ◆ توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستعادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة؛
 - ◆ تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر إقراض خارجية.
- إن التوصل إلى هذه القرارات الناجحة للموازنة يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم، وعليه يتمثل الواجب التحدي الأساسي للتحليل المالي في إنشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والعلاقات بصور معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر وأدوات تحليلية مناسبة.
- إن جميع قرارات الإدارة تسبب تغيرات في حجم تدفقات الأموال ونمطها، سواء في مصادر الأموال أو استخدامات هذه الأخيرة، وفي أي نشاط اقتصادي ناجح يؤدي التأثير المتبادل لحركة الموارد إلى تحقيق الزيادة المرغوبة في القيمة الاقتصادية.

خاتمة الفصل

تحت ضوء ما جاء في طيات هذا الفصل توصلنا إلى أن المؤسسة هي عصب الحياة الاقتصادية ومنطلق الحياة الاجتماعية فهي مصدر للمداخل لكل من الأفراد والدولة مهما اختلفت منتجاتها في السوق. وبناء على هذه الأهمية سخرت لها مختلف الوسائل لتحقيق أحسن المردودية ومن أهمها التحليل المالي حيث يعتبر هذا الأخير المسلك الذي يجب أن تتبعه مختلف المؤسسات رغم اختلافها ومهما كان حجمها لضمان تحديد وضعيتها المالية بدقة وأمان وبالتالي الضمان الأمثل لاستغلال فرصها وإمكانياتها. ولكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة وتحقيق الأهداف والتوقعات المستقبلية التي تم رسمها يجب عليه أن يعتمد في تحليله على عدة أدوات التي سنتطرق إليها في الفصل الثاني.

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى طبيعة التحليل المالي، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تحليل التوازن المالي للمؤسسة، وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل و الخزينة، حيث يشير رأس المال العامل إلى مدى تحقيق المؤسسة للتوازن على مدى الطويل، في حين تشير احتياجات رأس المال العامل إلى مدى تحقيق المؤسسة للتوازن على المدى القصير.

كما سيتم التطرق أيضا إلى أهم مؤشرات هذا التحليل و المتمثلة في النسب المالية و التي تعد أكثر الأدوات استعمالا في تحليل القوائم المالية.

و في هذا النطاق، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية و المتمثلة في:

المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.

المبحث الثاني: إعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث: أساليب التحليل المالي.

المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية و مستخدميها

أولاً: تعريف القوائم المالية

توجد عدة مفاهيم للقوائم المالية نذكر منها:

- ◆ إن القوائم المالية هي " الوسائل التي بموجبها تتقل للإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية".¹
- ◆ هي عبارة عن " بيان محاسبي تتعكس عليه صورة للكائن الاقتصادي الذي تعبر عنه الوحدة المحاسبية، ووظيفتها توصيل المعلومات للغير عن التغيرات التي طرأت على الموارد الاقتصادية نتيجة استخدامها خلال السنة المالية".²
- ◆ تعريف شاملاً للقوائم المالية حيث تعرف كما يلي: "أن القوائم المالية هي الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في الدفاتر والتي تظهر في دفتر الأستاذ على شكل مجموعة من التقارير. والتقارير ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج للاستفادة في اتخاذ القرارات والحكم على نتائج عمليات الوحدة وتقييم مركزها المالي".³

ثانياً: مستخدمي القوائم المالية

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين و المحتملين و الموظفين و المقرضين و الموردين و الدائنين التجاريين الآخرين و العملاء و الحكومات و وكالاتهم والجمهور. ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات كالتالي تشمل ما يلي:⁴

1. المستثمرون: إن اهتمام المستثمرين الأساسي هو المعلومات حول المخاطر والعوائد المرتبطة باستثماراتهم، ويحتاجون المعلومات لمساعدتهم على اتخاذ قرارات الشراء أو البيع، ويحتاج

¹ - مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007*2008 ص65

² - محمد أحمد خليل، المراجعة والرقابة المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص36.

³ - محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر على، المحاسبة المالية (مدخل نظم المعلومات)، مرجع سبق ذكره، ص262.

⁴ - أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص43-46.

- المساهمون أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح المستحقة لهم.
2. **الموظفون:** يهتم الموظفون بالمعلومات حول استقرار المؤسسة وربحيتها وقدرتها على دفع رواتبهم وتعويضاتهم المختلفة في الوقت المناسب.
3. **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونهم والفوائد المرتبطة بها في الوقت المناسب.
4. **الموردون والدائنون الآخرون:** يهتم الموردون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إمكانية استرداد المبالغ الدائنون بها في الوقت المناسب.
5. **العملاء:** يقع اهتمام العملاء حول المعلومات التي تخص استمرارية المؤسسة ومنتجاتها أو خدماتها.
6. **الدولة:** تطلب الدولة من المؤسسة المعلومات بهدف ضبط نشاطات المؤسسة وتحديد السياسات الضريبية، ومن أجل قياس الدخل الوطني وعمليات الإحصاء المختلفة.
7. **الجمهور:** تؤثر المؤسسة على الجمهور من عدة نواحي مثل المساهمة في تقدم الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة ومساندة الموردين المحليين، وبالتالي فالجمهور مصلحة بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

وهي الخصائص أو الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وتتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المالية فيما يلي:¹

1. **الملائمة:** أي ملائمة المعلومات المالية لحاجات متخذي القرارات من خلال أثرها على قرارات المستخدمين، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية.
2. **الدقة و الموثوقية:** أي أن تكون المعلومات دقيقة وخالية من الأخطاء والتحيز، ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة، وهذا يعود إلى درجة دقة تلك المعلومات وتوقيت إصدارها،

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 28 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 25/05/2008، العدد 27، المواد 8-12، ص 12.

ولكي تكون ذات مصداقية ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الصفات وهي : التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحياد، الحيطة والحذر، الأهمية النسبية.¹

3. القابلية للمقارنة: من خلال هذه الخاصية يمكن لمستخدمي المعلومة القيام بعملية المقارنة بالنسبة للقوائم المالية للمؤسسة نفسها أو بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي وذلك خلال فترات متعاقبة، كما يمكن مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى في نفس الفترة الزمنية.

4. القابلية للفهم (الوضوح): ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية واضحة وسهلة الفهم مباشرة من قبل المستخدمين مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من المعرفة في التسيير والمحاسبة.

المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية و أهدافها

أولاً: أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية في العناصر الأساسية الآتية:²

1. **أداة اتصال:** فهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة و واضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة و النتائج المترتبة عنها فهي بذلك:
 - ◆ وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة و الموردين، العملاء والبنوك...؛
 - ◆ وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين.
2. **وسيلة في تقييم الأداء:** حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة و الحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:
 - ◆ المركز المالي للمؤسسة؛
 - ◆ مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة؛
 - ◆ كيفية استخدام موارد المؤسسة.

¹ - حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية، دار الثقافة، عمان الأردن، ج1، 2012، ص78.

² - عجيلية حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص37.

3. وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة: تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- ◆ تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛
- ◆ تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين، العملاء والبنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

ثانياً: أهداف القوائم المالية

يعتبر تحديد أهداف القوائم المالية من بين أهم الأمور التي اهتمت بها الجمعيات المختصة، لأن بتحديدتها يتحدد نوع المعلومات المحاسبية المرغوبة وهي تتغير بتغير الحاجة إليها في اتخاذ القرارات، التي تنقسم إلى قسمين وهما:

1. الأهداف الرئيسية: وتتمثل الأهداف الرئيسية فيما يلي:

- ◆ توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين؛
- ◆ توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات الحالية و التدفقات النقدية المستقبلية، مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة ودرجة عدم التأكد المحيطة؛
- ◆ توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزامات والتغيرات التي طرأت عليها، مما تفيد مستخدمى هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة، وكذلك تقدير إمكانيات المالية واحتمالات مواجهة الفشل المالي.

على ضوء ما سبق، فإن الأهداف الرئيسية حاولت الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمستخدمى القوائم المالية وطبيعة القرارات التي يتخذونها، وأهم المعلومات التي تخدم الاحتياجات المشتركة لمجموعة من الفئات وليست لخدمة احتياجات فئة دون الأخرى.

2. الأهداف الفرعية: وتتمثل الأهداف الفرعية فيما يلي:

- ◆ توفير المعلومات التي تفيد في تقييم الأداء المؤسسية و تحديد أرباحها، ويتم ذلك وفق أساس الاستحقاق الذي يربط بين الأهداف والانجازات ويسمح بتنبؤات سليمة؛
- ◆ توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال، أي تحديد مصادر الحصول على الأموال وأوجه إنفاقها؛
- ◆ توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية ومكوناتها؛
- ◆ توفير المعلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.

تسمح الأهداف الفرعية بتوفير البيانات الصالحة للاستخدام في القرارات المتعلقة بالمجالات التالية:¹ التغيير في المركز المالي، الموارد الاقتصادية، التدفقات النقدية، النتيجة و عناصرها، الحكم على أداء الإدارة، اتخاذ القرارات ذات المنفعة للمستخدمين في فهم المعلومات المالية.

المبحث الثاني: إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يعتبر إعداد القوائم المالية من أهم أهداف المحاسبة المالية وذلك لما لها من أهمية في توصيل المعلومات إلى المتعاملين الاقتصاديين، وعلى هذا الضوء سوف نتطرق في هذا المبحث إلى القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمتمثلة في:

- ◆ الميزانية؛
- ◆ حساب النتائج؛
- ◆ قائمة تدفقات الخزينة؛
- ◆ جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- ◆ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية وحسابات النتائج.

¹ - محمد الهادي ضيف الله، جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب، البلية، 2010، ص 40.

المطلب الأول: الميزانية

تعتبر الميزانية من ضمن القوائم المالية التي تعكس الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة المالية، والتي من خلالها يتم اتخاذ القرارات المناسبة.

أولاً: تعريف الميزانية

♦ **من الناحية المحاسبية:** وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 01: "تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة".¹

♦ **من الناحية القانونية:** يمكن تعريف الميزانية كجرد تقوم به المؤسسة في وقت معين (كل شهر أو ثلاثة أو أربعة أو ستة أشهر أو على الأقل مرة في كل سنة في نهاية الدورة المحاسبية) مجموع ما تملكه المؤسسة من الأصول ولكل ما عليها من ديون قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، والفرق بين ما تمتلكه من أموال وما عليها من ديون تمثل ذمتها أو حالتها الصافية أو بعبارة أخرى ما تمتلكه من أموال خاصة.²

♦ وتعرف الميزانية كذلك أنها "قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين مالها من موجودات وممتلكات (استخدامات) و تسمى بالأصول، وما عليها من مطلوبات (موارد) وتسمى بالخصوم من قبل المالك أو الغير ولهذا تسمى أيضاً بقائمة المركز المالي".³

ثانياً: عناصر قائمة الميزانية

تتضمن الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وينبغي أن تحتوي على الأقل على العناصر التالية:

1. **الأصول:** وهو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة و من المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولا جارية.⁴

1 - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سبق ذكره، ص38.

2 - ناصر دادي عدون، نفس المرجع السابق، ص38.

3 - بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية، منشورات كليك، الجزائر، ج 2، ط1، 2013، ص42.

4 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 هـ الموافق 26 مايو 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27، المادة 21، ص13.

1.1. الأصول غير الجارية: ¹

وهي الأصول التي يتم اقتنائها من أجل تسيير أعمال المؤسسة والاستفادة من طاقتها الإنتاجية وتشمل هذه الأصول ما يلي:

- ◆ القيم الثابتة المعنوية، وتضم شهرة المحل، براءة الاختراع، البرامج، قيم معنوية أخرى؛
- ◆ القيم الثابتة المادية، وتتضمن الأراضي، المباني، المعدات، قيم ثابتة أخرى؛
- ◆ القيم الثابتة الجارية (قيد الإنجاز)؛
- ◆ الأصول المالية وتضم السندات الثابتة، سندات المساهمة والحقوق المماثلة، قروض وأصول مالية؛
- ◆ غير متداولة؛
- ◆ الضرائب المؤجلة أصول.

2.1. الأصول الجارية:

وهي الأصول المعدة للاستهلاك أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة، وتشمل ما يلي:

- ◆ المخزونات، وتشمل السلع والمنتجات التامة الصنع، المواد الأولية، المنتجات والخدمات قيد التنفيذ، الفضلات والمهملات وغيرها؛
- ◆ الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة، وتتضمن المبالغ المستحقة على الزبائن، أوراق القبض، الضرائب والأعباء المثبتة مسبقا؛
- ◆ النقديات وما يعادلها، وتشمل النقدية في الصندوق، الحسابات الجارية لدى البنوك والبريد، أوراق القبض قصيرة الأجل.

2. الخصوم: ²

تتضمن ثلاث عناصر رئيسية وهي:

1.2. الأموال الخاصة: وتتضمن:

- ◆ رأس المال؛
- ◆ الاحتياطات؛

¹ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بود واو، 2008، ص 77.

² - شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 77.

◆ فرق إعادة التقدير؛

◆ محول من جديد؛

◆ نتيجة الدورة .

2.2. الخصوم غير الجارية:

وهي الخصوم التي يكون تاريخ استحقاقها أكثر من شهر وتتضمن:

◆ القروض والديون المالية؛

◆ الضرائب المؤجلة خصوم؛

◆ خصوم أخرى غير جارية؛

◆ المؤونات والخصوم المماثلة.

3.2. الخصوم الجارية:

وهي الالتزامات التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من 12 شهراً، وتتضمن ما يلي:

◆ الموردون والحسابات الملحقة، وتشمل الحسابات الدائنة، أو ارق الدفع قصيرة الأجل والأجور المستحقة؛

◆ الضرائب، وتشمل الضرائب المستحقة الدفع والمصاريف الأخرى المستحقة؛

◆ حسابات الخزينة السالبة وما يعادلها (السحب على المكشوف).

ثالثاً: شكل قائمة الميزانية

أمّا فيما يخص شكل قائمة الميزانية، فقد تضمن النظام المحاسبي المالي نموذج للميزانية، حيث يجب تكييفها مع كل مؤسسة قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، ويمكن عرض شكل قائمة الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي كما يلي:

الجدول رقم (01): ميزانية السنة المالية المقفلة في.....

N-1	N	N	N	الملاحظة	الأصول
صافي	صافي	اهتلاك الرصيد	الأجمالي		
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء -المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع المعادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير جاري
					أصول جارية
					مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخبزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس

2009، ص 27.

الجدول رقم (02): ميزانية السنة المالية المقفلة في.....

N-1	N	الملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق وإعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1)
			مجموع (1)
			الخصوم غير جارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسابقا
			مجموع الخصوم غير جارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 28.

المطلب الثاني: حسابات النتائج و قائمة التدفقات النقدية

أولاً: قائمة حسابات النتائج

تعتبر قائمة حساب النتيجة من القوائم المالية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي، وفرض على كل مؤسسة إعدادها ضمن القوائم المالية الختامية، بهدف تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الأداء المالي للمؤسسة وتساعدهم بالتنبؤ بالتدفقات النقدية.

1. تعريف جدول حسابات النتائج

هناك عدة تعريفات لجدول حسابات النتائج نذكر منها:

◆ لقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة) ¹.

◆ تعرف قائمة حساب النتيجة بأنها " كشف ملخص للأعباء و الإيرادات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، حيث لا يتم الأخذ بعين الاعتبار تاريخ تحصيل الإيراد أو تاريخ تسديد الأعباء، ويتم الحصول على النتيجة الصافية بالفرق بين الإيرادات والأعباء" ².

2. العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

يتكون جدول حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتجات والأعباء، حيث يجب أن تتضمن قائمة حساب النتيجة المعلومات الدنيا المرتبطة بتقييم الأداء وهي كما يلي: ³

◆ تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الأمر الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية، الهامش الإجمالي القيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال؛

◆ إيرادات الأنشطة العادية؛

◆ الإيرادات والأعباء المالية؛

◆ أعباء المستخدمين؛

◆ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛

◆ مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة التي تخص الأصول العينية؛

◆ مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة التي تخص الأصول المعنوية؛

¹ - القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص24

² - القرار المؤرخ في 2008/07/26، العدد 19، مرجع سبق ذكره، الفقرة 1.230 ص24.

³ - القرار المؤرخ في 2008/07/26، العدد 19، مرجع سبق ذكره، الفقرة 1.230 ص24.

- ◆ نتيجة الأنشطة العادية؛
 - ◆ الإيرادات والأعباء غير العادية؛
 - ◆ النتيجة الصافية للسنة المالية؛
 - ◆ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.
- تتمثل المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة إما في حساب النتيجة أو في الملحق فيما يلي:1
- ◆ تحليل إيرادات الأنشطة العادية؛
 - ◆ مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة، والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

3. شكل قائمة حساب النتيجة

من خلال ما جاء به النظام المحاسبي المالي، تقدم قائمة حساب النتيجة إما حسب الطبيعة أو حسب الوظائف، وبطبيعة الحال فإن الطريقتان تؤديان إلى نفس النتيجة إلا أنه يشجع على الطريقة الأولى (الأعباء بحسب الطبيعة) وفي حالة اختيار طريقة ترتيب الأعباء بحسب الوظائف، ينبغي إعطاء معلومات إضافية في الملحق حسب طبيعة الأعباء، خاصة فيما يخص الإهلاكات، التدهورات و نفقات المستخدمين¹.

◆ **حسب الطبيعة:** يتم ترتيب الأعباء وتحليلها بحسب طبيعتها (سلع، بضائع، مواد أولية، أجور ورواتب، الإهلاكات)....، وتظهر قائمة حساب النتيجة حسب الطبيعة كما هو مبين في الجدول رقم (03).

◆ **حسب الوظائف:** حيث تصنف و ترتب الأعباء وفق هذا الأسلوب بحسب الوظيفة (تكاليف الصنع، تكاليف التوزيع، التكاليف الإدارية)، ويتم عرض قائمة حساب النتيجة حسب الوظائف في الجدول رقم (04).

¹ - محمد بوتين، المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، ص 73.

الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من....إلى....

البيان	الملاحظة	N	N-1
المبيعات والمنتجات الملحقة			
تغيرات المخزونات			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2 استهلاك السنة المالية			
3 القيمة المضافة للاستغلال(1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة			
4 إجمالي فائض الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات والمؤنات وخسائر القيمة			
الاسترجاعات على خسائر القيمة والتموينات			
5 النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية			
الأعباء المالية			
6 النتيجة المالية			
7 النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية (المنتجات)			
العناصر غير العادية (لأعباء)			
9 النتيجة غير العادية			
10 النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص30.

الجدول رقم (04): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من إلى....

N-1	N	الملاحظة	البيان
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصارييف المستخدمين المخصصات للإهلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب الواجبة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية الدنتوجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 31.

ثانيا: قائمة تدفقات الخزينة

تعد قائمة تدفقات الخزينة هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة الميزانية وقائمة حساب النتيجة، والتي أصبح لزاما على المؤسسات إعدادها وتعتبر قائمة الخزينة من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على التغيرات المالية للمؤسسة، وتأتي أهمية قائمة تدفقات الخزينة في أنها تبين الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال السنة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقات نقديا داخلا للمؤسسة أو خارجا منها، كما أنّ تقسيم هذه القائمة للتدفقات الخزينة ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقد وهو العنصر الذي سيقدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو المدى الطويل.

1. تعريف قائمة تدفقات الخزينة

- ◆ عرفت قائمة تدفقات الخزينة بأنها " هي قائمة تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال سنة مالية معينة في المؤسسة، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي في تاريخ معين، وتكتسب أهميتها استناداً إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناء عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة الميزانية وحساب النتيجة يتم إعدادها على أساس الاستحقاق"¹
- ◆ وعرفت أيضاً بأنها " القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة، والتي يتم تصنيفها كتدفقات بناء من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية"².

ومن خلال هذين التعريفين يمكن القول أن قائمة تدفقات الخزينة هي تلك الأداة الدقيقة التي تستخدم في الحكم على تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك بالاعتماد على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.

2. محتوى قائمة تدفقات الخزينة:

حدد النظام المحاسبي المالي العناصر التي تحتويها قائمة تدفقات الخزينة، حيث يجب أن تتضمن قائمة تدفقات الخزينة التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحساب النتائج الحاصلة خلال السنة المالية حسب مصدرها وهي تتمثل في³:

- ◆ تدفقات الخزينة التي تولدها الأنشطة التشغيلية غير مرتبطة بالاستثمار ولا بالتمويل؛
- ◆ تدفقات الخزينة التي تولدها أنشطة الاستثمار والتي تتمثل في عمليات سحب الأموال عن اقتناء أصول طويلة الأجل أو تحصيل الأموال من بيع أصول طويلة الأجل؛
- ◆ تدفقات الخزينة الناتجة عن أنشطة التمويل وهي الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض و رأس المال سواء بالزيادة أو النقصان؛

تدفقات أموال متأتية من فوائد حصص الأرباح، تقدم كلا على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل.

3. عرض قائمة تدفقات الخزينة:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض قائمة تدفقات الخزينة:

1 - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان الأردن، ط3، 2008، ص56.
 2 - خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) 2007، دار إثراء، عمان الأردن، ط1، 2008، ص96 :
 3 - القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره

1.3. الطريقة المباشرة: جدول رقم (05):

وهي الطريقة التي أوصى بها المشرع الجزائري، وهي تهدف إلى:

- ◆ تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...)، قصد إبراز تدفق مالي صافي؛
- ◆ تقريب هذا التدفق المالي إلى نتيجة الدورة المالية قبل فرض الضريبة.

2.3. الطريقة غير المباشرة: جدول رقم(06):

هذه الطريقة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- ◆ آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)
- ◆ التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة)؛
- ◆ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائد أو الناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

الجدول رقم (05): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من إلى

السنة المالية N-1	السنة المالية N	الملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مادية أو غير مادية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة في الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الجدول رقم (06): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من.... إلى....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	الملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تعديلات خاصة: الاهتلاكات و المؤونات تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن و الحقوق الأخرى تغير الموردين و الديون الأخرى القيمة الزائدة أو الناقصة للتنازل صافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن شراء تسيّيات تحصيلات عن التنازل عن التسيّيات
			تدفقات أموال الخزينة الصافية المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال نقدا إصدار قروض سنديّة تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر الصرف للعملات الأجنبية
			تغير أموال الخزينة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 36.

المطلب الثالث: جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة و الملاحق

أولاً: جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

تعد قائمة تغير الأموال الخاصة من القوائم المالية الحديثة وقد صممت لتقدم تحليلاً للحركات التي تؤثر على رؤوس الأموال الخاصة.

1. تعريف جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة:

- ◆ يعرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيير الأموال الخاصة بأنها "عبارة عن جدول تحليلي للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال خلال السنة المالية".¹
- ◆ قائمة تغيير الأموال الخاصة هي "قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، و تزداد أموال الخاصة بالأرباح وتتنقص بالخسارة الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة".²

2. عرض قائمة تغير الأموال الخاصة:

حدد النظام المحاسبي المالي المعلومات (العناصر) الدنيا الواجب تقديمها في هذه القائمة والتي تخص الحركات المتصلة بالأموال الخاصة وهي تتمثل فيما يلي:³

- ◆ النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- ◆ تغيرات الطريق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة المؤثرة مع رأس المال الخاص؛
- ◆ حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع)؛
- ◆ إيرادات وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال.

وسيتيم عرض عناصر قائمة تغير الأموال الخاصة في الجدول أدناه.

¹ - القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 ، مرجع سبق ذكره، الفصل الخامس، الفقرة 1.250، ص26.

² - عبد الهادي بوقفة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011، ص67.

³ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص80.

ثانيا: عرض الملاحق

تعتبر الملاحق جزء من القوائم المالية، ويكمن دورها في إعطاء تفسيرات و تكميلات لفهم المعلومات الموجودة في القوائم المالية الأخرى.

تعريف الملاحق:

- ◆ عرف الملحق بأنه "هو وثيقة ملخصة توفر التفسيرات الضرورية لفهم الميزانية وقائمة حساب النتيجة فهما أفضل، ويتم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ القوائم المالية"¹.
- ◆ "يضم الملحق الكشوفات المالية و المعلومات التي تكتسي طابعا هاما ، والتي من شأنها فهم المعلومات و الأحداث الواردة في الكشوفات المالية"².
- يشتمل ملحق الكشوفات المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:³
- ◆ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (لمطابقة المعايير موضحة وكلها مفسرة ومبررة)؛
- ◆ مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- ◆ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم و كذلك المعلومات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها، طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛
- ◆ المعلومات هات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.

¹ - القرار المؤرخ في 2008/07/26، المتضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص38.

² - لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقها، متبعة للطباعة، الجزائر، 2010، ص 185.

³ - موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص104.

المبحث الثالث: أساليب التحليل المالي

المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي

♦ إن مفهوم التوازن المالي مرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المؤسسة للحفاظ على الدرجة الكافية من السيولة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية هذه القدرة ناتجة عن تناقص بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم.

♦ إن التوازن المالي يظهر في لحظة زمنية معينة بمقارنة رؤوس الأموال الدائمة مع الأصول الثابتة. ويعبر عن هذا القانون الأساسي بتوازن رأس المال العامل ثم هناك نوع آخر من التوازن لا بد من المحلل المالي دراسته ولكن هذا الأخير مستقر فهو يعكس التوازن الجاري ويعبر عنه باحتياجات رأس المال العامل ثم هناك توازن ثالث أكثر دقة وعلى المدى القصير ينبغي دراسته من طرف المحلل المالي وهو الخزينة.

♦ إن التوازن المالي للمؤسسة يقدر ابتداء من مبدئين أساسيين: مرونة المؤسسة على مواجهة تسديد ديونها عن طريق درجة التمويل الذاتي، السيولة التي تبين المتاحات المتواجدة لتسديد ديونها بصفة مرنة. حيث أن النتيجة الصافية وبإضافة موردان داخليان هامين للمؤسسة "الاهتلاكات والمؤونات" تعتبر مصدر لتمويل المؤسسة ذاتيا أو مقياس لدرجة مردودية المؤسسة.

♦ قاعدة التوازن المالي الدنيا :

إن قاعدة التوازن المالي الدنيا تبين لنا بأن تمويل الأصول الثابتة يكون عن طريق الأموال الدائمة وأن تمويل الأصول المتداولة يتم عن طريق الأموال القصيرة الأجل إلا أن هذه القاعدة تعتبر غير كافية لضمان السير الحسن للمؤسسة، فقد تحدث بعض الاضطرابات أو الاختلالات أثناء دورة الاستغلال مثل تأخير الديون عن موعد التسديد والزيادة في فترة الإنتاج (عدم الالتزام بمواعيد التسليم) فمن هذا المنطلق يجب على المؤسسة أن توفر جزءا ثابتا من الأموال لدورة الاستغلال حتى تتفادى المؤسسة وتتجنب هذه المخاطر وبالتالي يمكنها من تسديد ديونها في الآجال المحددة ويكون هذا الجزء ثابت عبارة عن هامش الأمان لضمان السيرورة في العمل بدون انحرافات.

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

أولاً: رأس المال العامل* (FR)

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في بداية الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات ممولة من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية أن الأصول الثابتة التي لا نستطيع تحصيلها أو تحويلها إلى نقد إلا بعد مدة طويلة فيستوجب تمويلها من قبل الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في مدة قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى السيولة في مدة قصيرة وهذا ما نعني به التوازن المالي.¹

يمثل رأس المال العامل ذلك الهامش سيولة، الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.²

1. حساب رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:

♦ من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

♦ من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

¹ - ناصر دادى عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص 46 .

² - PATRICK PIGET, *La gestion financière*, Edition Economica, 1998, p. 89.

*FR : Fond de Roulement .

1. أنواع رأس المال العامل:

هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي:¹

1.2. رأس المال العامل الصافي:

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة.

يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف المؤثرات عليه، وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي:

♦ رأس المال العامل الصافي موجب ($FR > 0$):

يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

♦ رأس المال العامل الصافي معدوم ($FR = 0$):

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

♦ رأس المال العامل الصافي سالب ($FR < 0$):

في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

¹ - دادي عدون ناصر، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص ص 46- 47.

2.2. رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

♦ من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

حيث الأموال الخاصة = (الخصوم - مجموع الديون)

الأصول الثابتة = (الأصول - الأصول المتداولة)

♦ نحصل على رأس المال العامل من أسفل الميزانية

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون

ويعتبر رأس المال العامل الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.

جدول رقم (08): جدول يمثل رأس المال العامل في الميزانية

	الأصول	الخصوم
من الأعلى	الاستثمارات (الأصول الثابتة)	الأموال الخاصة
	رأس المال العامل الصافي	الأموال المقترضة (الديون طويلة ومتوسطة الأجل)
من الأسفل	المخزونات	رأس المال العامل الصافي
	الحقوق	ديون قصيرة الأجل

Source : Vizzavona, gestion financière, Berti édition, 1993, p 54

3.2. رأس المال العامل الأجنبي:

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كمورد ضرورية لنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة.

يكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية:

$$\text{رأس المال الأجنبي} = \text{إجمالي الديون}$$

4.2. رأس المال العامل الإجمالي:

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة.

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

أو

$$\text{رأس المال الإجمالي} = \text{الأصول} - \text{الأصول الثابتة}$$

و من العلاقة السابقة:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

$$= \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

وبالتالي فإن:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{رأس المال العامل الصافي} + \text{الديون القصيرة الأجل}$$

2. دور رأس المال العامل في مراقبة الهيكل المالي للمؤسسة:

رأس المال العامل يمثل قرينة لخزينة جيدة بالنسبة للمؤسسة إذا كانت هذه الأخيرة تحترم فقط قاعدة التوازن المالي الأدنى، إجمالي الأصول المتداولة تخصص لتسديد ديون قصيرة الأجل، أما المخزون يصرف بصفة عادية، والزبائن تدفع في آجال محددة، وبالتالي لا يقع أي صعوبات في الخزينة، ولكن تطبيق العمليات بهذا الشكل يكون إلا نادرا بعض أصناف السلع [لا تصرف أو تباع] بسرعة كما كان مقررًا ومن جهة أخرى بعض الزبائن تلج وتطلب تأجيل ميعاد الاستحقاق من آل الحماية.

إذن المؤسسة تضع تحت تصرفها الأصول المتداولة وتكون أكبر من الديون قصيرة الأجل وميعاد استحقاقها للخزينة تصبح سهلة.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل * (BFR)

1. تعريف احتياجات رأس المال العامل:

♦ "يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل. أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل".¹

♦ و"تعرف كذلك بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا، فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام".²

¹ - يمانى أمينة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، محاسبة وتدقيق، جامعة البلدة، 2013/2012، ص52.

² - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص 46.

*BFR : Besoin de Fond de Roulement .

ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون القصيرة الأجل} - \text{التسبيقات البنكية})$$

لاحتياجات رأس المال العامل ثلاث حالات وهي:

1. احتياجات رأس المال العامل موجبة ($BFR > 0$):

هذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر من موارد هذه الدورة، فعلى المؤسسة إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل، فدورة الاستغلال غير كافية لتغطية كل احتياجاتها.

2. احتياجات رأس المال معدوم ($BFR = 0$):

في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة، أي أن كل الموارد المتاحة في الأجل القصير تغطي الاحتياجات، وهذا يعني أن المؤسسة في حالة توازن.

3. احتياجات رأس المال العامل سالبة ($BFR < 0$):

وفي مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة اصغر من موارد الدورة، أي أن المؤسسة لديها سيولة وهذا لأن موارد المؤسسة غطت كافة الاحتياجات.

ثالثا: الخزينة * (TR)

1. تعريف الخزينة:

♦ "يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية، وهي

تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة".¹

♦ "الخزينة هي مجموع السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة".²

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

¹ - داداي عدون ناصر، اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² - بوشاشي بوعلام، التسيير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 110.

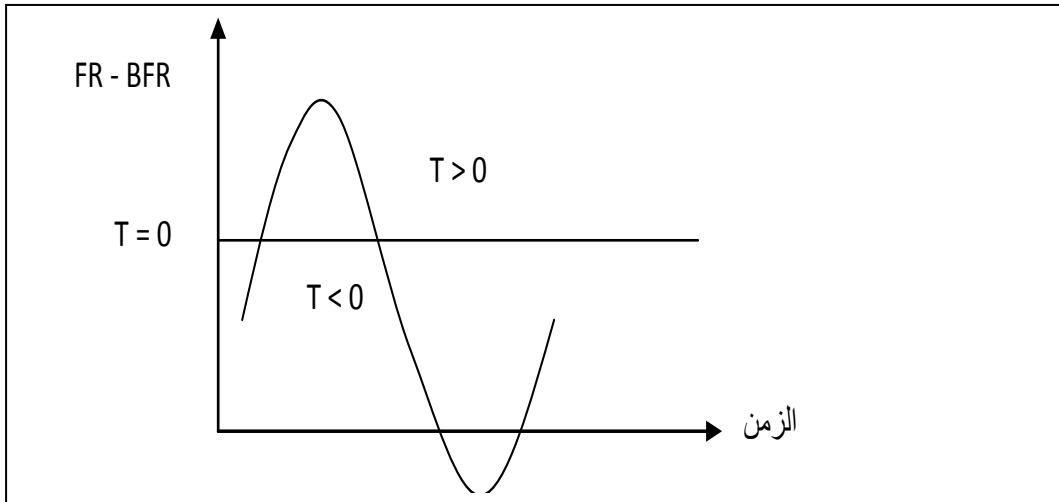
أو:

$$\text{الخبزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{القروض المصرفية}$$

فمفهوم الخبزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة، إذ أن القيم الجاهزة تشمل الخبزينة مضافا إليها القروض المصرفية، ويمكن للخبزينة أن تساوي القيم الجاهزة وهذا في حالة أن المؤسسة لا تحتاج إلى القروض المصرفية للحفاظ على توازنها المالي.¹

وللخبزينة ثلاث حالات تتمثل في:

شكل رقم (02): التمثيل البياني لوضعيات الخبزينة



Source : Jean Pierre Thibout, le diagnostic de l'entreprise, 1^{er} édition IMP, sidifore

France, 1989, P 89

♦ الخبزينة تساوي الصفر ($TR = 0$):

هنا يعني أننا أمام الخبزينة المثلى والوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة.

¹ - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص66.

*TR : Trésorerie

◆ الخزينة موجبة ($TR > 0$):

هذا يعني أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل أي أن هناك فائض في رأس المال العامل ويكون هذا الفائض في شكل سيولة وهذا ما يشكل خزينة ايجابية بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة، لكن لا يجب على المؤسسة بأن تحتفظ بقيمة كبيرة للخزينة لأن لأن هذا ينتج عنه تجميد لأموال مكلفة دون عوائد مرجوة.

◆ الخزينة سالبة ($TR < 0$):

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أصغر من احتياجات رأس المال العامل المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها وهذا يطرح مشكل يتمثل في وجود تكاليف إضافية.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

التحليل عن طريق النسب هي إحدى الطرق التي يلجأ إليها المحلل المالي أثناء دراسته وتشخيصه للوضع المالية للمؤسسة فهي تسمح بمتابعة التطورات الحاصلة في المؤسسة فيشكل التحليل المالي باستعمال مختلف النسب حكما على وضعية المؤسسة المالية.

فالنسبة المالية عبارة عن علاقة محسوبة بين متغيرين يمثل أحدهما البسط والآخر المقام¹، ونتائج المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسب أخرى مماثلة تسمى بالنسب المرجعية ولهذه العلاقة دلالة ومعنى معين يتم الوصول إليه، وهذه النسب تسمح بإعطاء معنى عن التسيير ونتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة، وبصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية (ديناميكية) أو خارجية (فضائية) بين عدة مؤسسات².

1. تعريف النسب المالية:

◆ " النسب المالية تعني نسبة رقم من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية أو من قائمة مالية أخرى، بحيث يكون أحدهم مقاما والثاني بسطا"³.

¹ - عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، عمان الأردن، 2002، ص 65.

² - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

³ - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 26.

♦ " تعرف النسب المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط و الآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين العنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى)".¹

2. أنواع النسب المستخدمة في التحليل المالي

يمكننا حساب عدد كبير من النسب المالية انطلاقاً من معطيات الميزانية وجدول حسابات النتائج، ركن التحليل المالي يقضي اختيار النسب الملائمة للمؤسسة محل التشخيص حسب القطاع الذي تنتمي إليه والأهداف المرجوة من التحليل ومن أنواع هذه النسب، نسب الهيكلية المالية، نسب التمويل، نسب الاستقلالية، نسب السيولة، نسب النشاط...

1.2. نسب الهيكلية المالية :

هي مجموعة من النسب تقدم صورة عن هيكلية المؤسسة في زمن معين، وتفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم.²

فهذه النسب تقيس درجة مساهمة الأموال الداخلة في تمويل نشاط المؤسسة.

1.1.2. نسب هيكلية الأصول: وهي ترتبط بطبيعة نشاط المؤسسة وكذا بالفرع الاقتصادي الذي تنتمي إليه، الفرض من استعمالها التوزيع الجيد لعناصر الأصول ويتم عرضها كما يلي:

نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول

نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / إجمالي الأصول

نسبة قيم الاستغلال = قيم الاستغلال / مجموع الأصول

نسبة الحقوق = (قيم جاهزة + قيم غير جاهزة) / مجموع الأصول

¹ - منير شاكر محمد، والآخرين، مرجع سابق، ص52.

² - ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، مرجع سابق، ص 51.

2.1.2. نسبة هيكله الخصوم: هذه النسب تقيس كل عنصر من عناصر الخصوم إلى المجموع الكلي، كما أنها تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة، وذلك بتوضيح مدى ميول المؤسسة للديون سواء طويلة أو القصيرة الأجل وتعرض كما يلي: ¹

$$\text{نسبة الأموال الخاصة} = \text{مجموع الأموال الخاصة} / \text{مجموع الخصوم}$$

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل} = \text{الديون طويلة الأجل} / \text{مجموع الخصوم}$$

$$\text{نسبة لديون قصيرة الأجل} = \text{الديون قصيرة الأجل} / \text{مجموع الخصوم}$$

إذا كانت نسبة الأموال الخاصة أكبر من نسبة الديون طويلة وقصيرة الأجل، فإن المؤسسة بعيدة عن أي خطر محتمل.

2.2. نسبة التمويل: تقيس هذه النسب توازن المؤسسة وهي تنقسم إلى:

1.2.2. نسبة التمويل الدائم: حسب مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة و الاستخدامات الثابتة فيجب على مسير المؤسسة أن يحققوا على الأقل التساوي بين هذين العنصرين أي أن: ²

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}) \text{ تتساوى مع الواحد}$$

تقييم هذه النسبة استقرار الموارد المخصصة لتمويل الأصول الثابتة، فإذا كانت قيمة النسبة أكبر من الواحد هذا يعبر على أن المؤسسة مولت بصفة كاملة كل أصولها الثابتة بالأموال الدائمة، وتجد نفسها تمول بصفة ثابتة عناصر الأصول المتداولة، هذا ما يعبر عن وجود رأس مال عامل دائم موجب.

أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فإن المؤسسة حققت رأس مال عامل معدوم وإذا كانت أقل من واحد فهذا يعني أن هذه الأخيرة حققت رأس مال عامل سالب.

¹ - حمودي رابع، تحليل الإستغلال و تحليل الميزانية، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 72.

² - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

2.2.2. نسبة التمويل الذاتي: هذه النسبة مكتملة للنسبة الأولى حيث تعطينا مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة أي أن:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح.

3.2. نسبة الاستقلالية المالية: من الطبيعي أن استقلالية المؤسسة تتعلق أساسا بمديونيتها، وبالتالي مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة بين (1 و 2) فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل المؤسسة القادرة على التسديد والاقتراض، أما إذا كانت عند الواحد أو أقل منه فيعني أن المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية¹.

4.2. نسبة قابلية التسديد :

إن مقارنة حجم الديون المؤسسة مع أصولها هو مقياس لمعرفة قابلية التسديد والموضح في النسبة التالية:

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

¹ - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

كلما كانت هذه النسب منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير، وهذا ما يعطي فرصة أكثر للحصول على القروض أخرى، ويستحسن أن تكون هذه النسبة مساوية لـ (0.5)¹.

5.2. نسب السيولة :²

يمكننا تعريف السيولة على أنها مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية وتتوقف سيولة المنشأة على مقدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية وبالسريعة المناسبة وعادة تسديد الالتزامات الجارية (الخصوم المتداولة) من الأصول المتداولة فإن تحليل المقدرة على السداد يدور أساسا حول تحليل هذه الأصول ومدى قدرتها على القيام بذلك.

ويتم دراسة السيولة من خلال النسب التالية :

1.5.2. نسبة السيولة العامة (التداول): وهي نسبة تربط وتوجد علاقة ذات دلالة ما بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل وهي تعبر حقيقة عن عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل والتي يستحق سدادها خلال فترة السنة المالية وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{مجموع الأصول المتداولة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة (د.ق.أ) وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل وبكلمة أخرى أن يكون لدى المنشأة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية فوراً مع ضمان استمرار النشاط. وتم تحديد معياراً عاماً لهذه النسبة وهو 2:1 أي أن تكون الأصول المتداولة ضعف الخصوم المتداولة. يجب على المؤسسة أن تحقق هذه النسب أكبر من (1) رأس المال العامل دائم موجب.

2.5.2. نسبة السيولة المختصرة: وهي أكثر دقة من الأولى و تحسب بالعلاقة :

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم غير الجاهزة}) / \text{ديون قصيرة الأجل}$$

¹ - ناصر دادي عدون،، تقنيات مراقبة التسيير التحليل الماليين مرجع سبق ذكره، ص 56.

² - منير شاكر محمد وأخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، ص71.

تعتبر هذه النسبة أضيق من نسبة التداول وتظهر درجة السيولة التي تتمتع بها المنشأة في وقت محدد، ولقد تم استبعاد أصعب العناصر تحويلاً إلى نقدية كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمنشأة والسؤال الذي يطرح نفسه من هو العنصر الذي يعتبر أصعب العناصر تحويلاً إلى نقدية أغلب أدبيات المحاسبة اعتبرت المخزون هو الأصعب تحويلاً إلى النقدية بسبب تعرضه للخسائر (تلف، هبوط الأسعار، تغيير أذواق الجمهور)، لا يمكن اعتباره صحيحاً في كافة الأحوال، فمثلاً توجد أحياناً أسهم وسندات أو أرصدة مدينين لا يمكن تحصيلها بالسرعة المطلوبة.

3.5.2. نسبة السيولة الآنية (الحالية): تعتبر هذه النسبة أكثر سيولة من سابقتها، بواسطتها تستطيع المؤسسة أن تقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرفها في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل وتحسب هذه العلاقة كالاتي :

$$\text{نسبة السيولة الآنية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

وتظهر هذه النسبة مقدرة المنشأة النقدية المتاحة في لحظة معينة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل، وهذه النسبة تختلف عن النسبتين السابقتين، لأنها تهتم بالعناصر النقدية أو ما في حكمها فقط وهذا يعتبر إمعاناً في سياسة الحيطة والحذر، وتفترض استحقاق الخصوم المتداولة قبل تحصيل مبالغ المدينين وأوراق القبض وبيع المخزون السلعي.

6.2. نسب النشاط:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحقيق أكبر حجم من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن. ومن بين أهم نسب النشاط نجد:

1.6.2. معدل دوران مجموع الأصول: وتلخص هذه النسبة جميع نسب النشاط الأخرى وتتأثر كل منها وتعتبر من أشمل مقاييس الكفاية لكونها مؤشر قدرة الاستثمارات في الموجودات على تحقيق المبيعات، أي إنتاجية هذه الأصول وتحسب هذه النسبة كما يلي: ¹

1- محمد عقل فلح، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، 2006، ص ص 240-243.

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة، مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر، أما إذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة لها.

2.6.2. معدل دوران الأصول الثابتة: وتستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام موجداتها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات، وتحسب على النحو التالي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{صافي الأصول الثابتة}$$

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يتسم بمقدار اقتصادي أمثل.¹

3.6.2. معدل دوران الأصول المتداولة: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، لأن انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعفا في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصاديا، أما

¹ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي "تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، عمان مؤسسة الوراق، 2004، ص 139 .

ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة.¹

4.6.2. معدل دوران صافي رأس المال العامل: وتوضح هذه العلاقة مدى توسع المنشأة في نشاطاتها أو احتفاظها بسيولة أكثر من اللازم، ويدل المعدل المرتفع على كفاءة نشاطات المنشأة، فيما يدل المعدل المنخفض على عدم كفاءتها. ويحسب على النحو التالي :

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \text{صافي المبيعات} / (\text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة})$$

أو

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \text{صافي المبيعات} / \text{صافي رأس المال العامل}$$

5.6.2. معدل دوران الذمم المدينة: يتم حساب هذا المعدل كالآتي:²

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الذمم المدينة}$$

ونستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة الشركة في تحصيل ديونها. ويرتبط ذلك بعدد مرات تحصيل الديون خلال فترة معينة فكلما ارتفع المعدل على السنوات السابقة أو عن الشركات المماثلة، فهو يشير إلى تحسن إدارة الشركة في تحصيل ديونها، ويساعد معدل دوران الذمم المدينة في احتساب فترة التحصيل الذمم المدينة بالأيام، لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تحويل ديونها.

طريقة الاحتساب:

$$365 / \text{معدل دوران الذمم المدينة}$$

¹ - عاطف وليم، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2006، ص 98 .

² - فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص ص 63-64.

6.6.2. معدل دوران الذمم الدائنة:

طريقة الاحتساب:

تكلفة البضاعة المباعة أو المشتريات / الذمم المالية

وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة الشركة في تسديد التزاماتها التجارية قصيرة الأجل ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال الفترة المعينة، كما يساعد معدل دوران الذمم الدائنة في احتساب فترة دفع الذمم الدائنة بالأيام، وتسمى أيضا فترة الائتمان لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تسديد ديونها التجارية.

طريقة الاحتساب:

365 / معدل دوران الذمم الدائنة

خاتمة الفصل

إن الغرض الرئيسي للتحليل المالي هو تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ولتحليل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة، وهو عملية يتم من خلالها دراسة النشاط والربحية المالية للمؤسسة في الماضي والحاضر والتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، ويقوم التحليل المالي أساساً على البيانات المحاسبية، وخصوصاً الميزانية وحسابات النتائج، بغرض اشتقاق مجموعة من المعلومات والمؤشرات الكمية والنوعية، حول نشاط المؤسسة والتي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وتفيد في اتخاذ القرارات وتساهم كذلك في تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف في عملياتها المالية والتشغيلية، ويعتمد التحليل المالي على مجموعة من الأدوات وهي الوسائل والطرق الفنية وكذلك الأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المؤسسة، والتي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم، ويقوم التحليل المالي أياً كانت صورته على منهج المقارنة كما يعتبر تحليل النسب المالية الأسلوب الأكثر شيوعاً وذلك لأنه يوفر عدداً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية، والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم.

تمهيد

على ضوء ما تم التطرق إليه في الفصلين السابقين نحاول إسقاط تلك المفاهيم النظرية و تجسيدها ميدانيا، و ذلك من خلال قيامنا بالتربص في إحدى المؤسسات الوطنية " مؤسسة " نפטال " و التي تعتبر الرائدة في الوطن في مجال نقل و توزيع المنتجات و المتمثلة في المواد البترولية و مشتقاتها. ونظرا للاهتمام الكبير الذي تحضى به الشركة قمنا باختيار إحدى فروعها لإجراء تربصنا التطبيقي ومحاولة تسليط الضوء على واقع التحليل المالي لهذه المؤسسة العمومية الاقتصادية .

ومن هذا المنطلق تضمنت الدراسة الميدانية على ثلاث مباحث والتمثلة في:

المبحث الأول: تقديم شامل للشركة الأم

المبحث الثاني: عرض شامل لوحدة غاز البترول المميع (GPL) بالمحمدية

المبحث الثالث: التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة نפטال

المبحث الأول : عرض شامل للشركة العمومية "نفطال" المؤسسة الأم

تعد شركة نفطال الثالثة بعد "سوناطراك" و "نفثاك" في ترتيب أحسن شركات الجزائر، وعليه فتقديم نبذة عن نشأتها وتطويرها خطوة تمهيدية ضرورية.

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن الشركة

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال على قطاع المحروقات لبناء قاعدة اقتصادية قوية، فهو يساهم حاليا بـ: 98% من الدخل الوطني، وبعدها كان هذا القطاع محتكرا من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، فقد قررت السلطات الجزائرية إنشاء "سوناطراك" بموجب المرسوم رقم : 63-491 الصادر في 1963/12/31 وضعت هذه الشركة تحت وصايا وزارة المناجم والطاقة آنذاك.

فأسندت لشركة "سوناطراك" مهام اقتصادية حساسة من بينها : البحث، الاكتشاف، التنقيب، الإنتاج، الاستغلال، النقل، التكرير والتوزيع الداخلي والخارجي للمنتوجات البترولية.

وفي بداية سنة 1967 قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلة شركة "سوناطراك" بهدف تخفيض الضغط المتزايد عليها وتوزيع المهام من أجل ضمان السير الحسن لعمال الشركة.

وبموجب المرسوم رقم 80-101 المؤرخ في 1980/04/16 تم إنشاء المؤسسة الوطنية لتكرير وتوزيع المنتجات البترولية (ERDP) والتي وضعت تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم وتتمحور مهامها فيما يلي:

◆ تكرير البترول الخام وتمييع الغاز الطبيعي.

◆ توزيع المنتجات البترولية داخليا.

وهكذا تفرعت "سوناطراك" فقط لمهمة تسويق المنتجات البترولية إلى الخارج، وبتاريخ 1987/08/25 انحلت مؤسسة (ERDP) وتشكلت بموجب مرسوم رقم 87-189 مؤسستان وطنيتان جديدتان هما :

◆ نفثاك (NAFTEC) مهمتها تكرير المواد البترولية.

◆ نفطال (NAFTAL) مهمتها توزيع وتسويق المواد البترولية عبر التراب الوطني.

وللعلم أن كلمة نפטال مقتبسة من : نפט : لفظ عالمي للتعبير عن البترول (NAFT) و "ال" الحرفين الأولين لـ "الجزائر" (AL) وبالتالي فإن كلمة نפטال تعني نפט الجزائر. مع العلم أن البداية الأولى لمؤسسة نפטال كانت بتاريخ 1982/01/01. وفيما يلي بطاقة فنية عن المؤسسة "نפטال" :

- إسم الشركة : الشركة الوطنية للتسويق وتوزيع المنتجات البترولية -نפטال-
- طبيعة الشركة : شركة ذات الأسهم
- رأس المال : رأس مال الشركة يقدر بـ 15.650.000.000.00 دج
- المقر الاجتماعي : طريق الكثبان ص ب 73 الشارقة - الجزائر -.
- عدد العمال: حوالي 3018 عامل منهم 6091 عامل موسمي والباقي دائمون حتى نهاية 2016.
- رقم الأعمال: بلغ رقم أعمال الشركة خلال 2015 حوالي 208.671.786.381.00 دج.

المطلب الثاني: أهم التطورات التي حصلت في نظام الشركة

منذ إنشاء مؤسسة نפטال وهي في تطور مستمر، هذا نظرا للتطورات الاقتصادية الحاصلة في الوطن حيث نذكر أهمها:

- ◆ في 1983 : إدخال مشاريع (GPL) إلى نפטال بعدما كانت تابعة لسوناطراك.
- ◆ في 1984 : إنشاء 48 وحدة لـ نפטال لتوزيع مختلف المنتجات (UND).
- 21 Districts :CLP
- 19 Districts :GPL
- إعادة تحديد مهام وحدات الصيانة (UNM).
- ◆ في 1989 : لا مركزية النشاط الاجتماعية والثقافية للمؤسسة.
- ◆ في 1990 : لا مركزية إعلام النشاطات وذلك بإدخال الإعلام الآلي في النشاطات المختلفة (التخزين، البيع و الزبائن).
- ◆ في 1992 : توحيد بعض وحدات نפטال للتوزيع تبعا لدراسة شبكة المواد:
- وجود 09 وحدات متصلة.
- يوجد حاليا 39 وحدة لنפטال للتوزيع.
- ◆ في 1996 : لا مركزية النشاط (الكلفة، العد):

- فصل مديرية التجارة الخارجية.
- ◆ في 1997: إنشاء مديرية حماية العمال (DPP).
- إنشاء مخطط الحماية الداخلية على مستوى الوحدات،
- فصل وحدة نפטال المكلفة بالمهام الجمركية.
- ◆ في 1998: إنشاء خلية للحماية الصناعية، وإعادة تنظيم المديرية المركزية المالية (DCF):
- فصل المديرية (AVM-GPL-CLBP).
- ◆ في 1999: إنشاء مكاتب - متصلة بالمديريات - مكلفة بالإتصال:
- إنشاء وتنظيم هيكل الأرشيف المركزية.
- تحويل نشاطات (LOG/END) إلى قسمي (GPL/CLPB).
- إنشاء ثلاث مديريات للمراقبة و التدقيق من المديرية العامة للمراقبة و التدقيق.
- ارتباط وحدتي (UND) بومرداس وحدة (UND) الجزائر.
- ارتباط وحدتي (UND) للجنوب مع وحدة القاعدة (UND) ورقلة.
- ارتباط وحدتي (UNM) للوسط والشرق بقسم (CLPB).
- ارتباط وحدتي (UNM) الغرب مع (GPL) وأصبحت تسمى (DMR).
- ◆ في 2000: حل مركز الإعلام الآلي وخلق مركز لمعالجة الإعلام الآلي (CTI):
- وضع هيكل عام لقسم (GPL) ولمناطق (GPL).
- وضع هيكل عام لقسم (CPL) ولمناطق (CPL).
- إعادة تنظيم مديريةية الشؤون الاجتماعية والثقافية (DASC).
- إنشاء قسم الزفت (Bitumes).
- ◆ في 2001:
- إنشاء وظيفة لمساعدة الملف بالاتصالات.
- التنظيم المفصل لقسم (CLP)، التنظيم المفصل لقسم (GPL).
- التنظيم المفصل لقسم الزفت (Bitumes).
- التنظيم المفصل لمناطق (GPL) قرارات رقم 5607 إلى 5623.
- التنظيم المفصل (CPL) قرارات رقم 5624 إلى 5642.
- ترتيب مناطق (GPL) نوع (A و B).
- ترتيب مناطق (CPL) نوع (A و B).
- إنشاء مناطق (CPL) في كل من برج بوعرييج والبويرة.
- إنشاء مناطق (CPL) في كل من بسكرة والمدية.
- إنشاء تنظيم مفصل لمديرية (ADM)، إنشاء مديريةية المعلومات.

♦ في 2002 :

- إعادة تنظيم مديرية الإدارة والمالية (قسم الزيت).
- إعادة تنظيم مديرية المقر لقسم (GPL).
- تنظيم العمال الجبائية على مستوى أقسام ومديريات المقر.

المطلب الثالث: دور الشركة و هيكلها التنظيمي

1. دور المؤسسة :

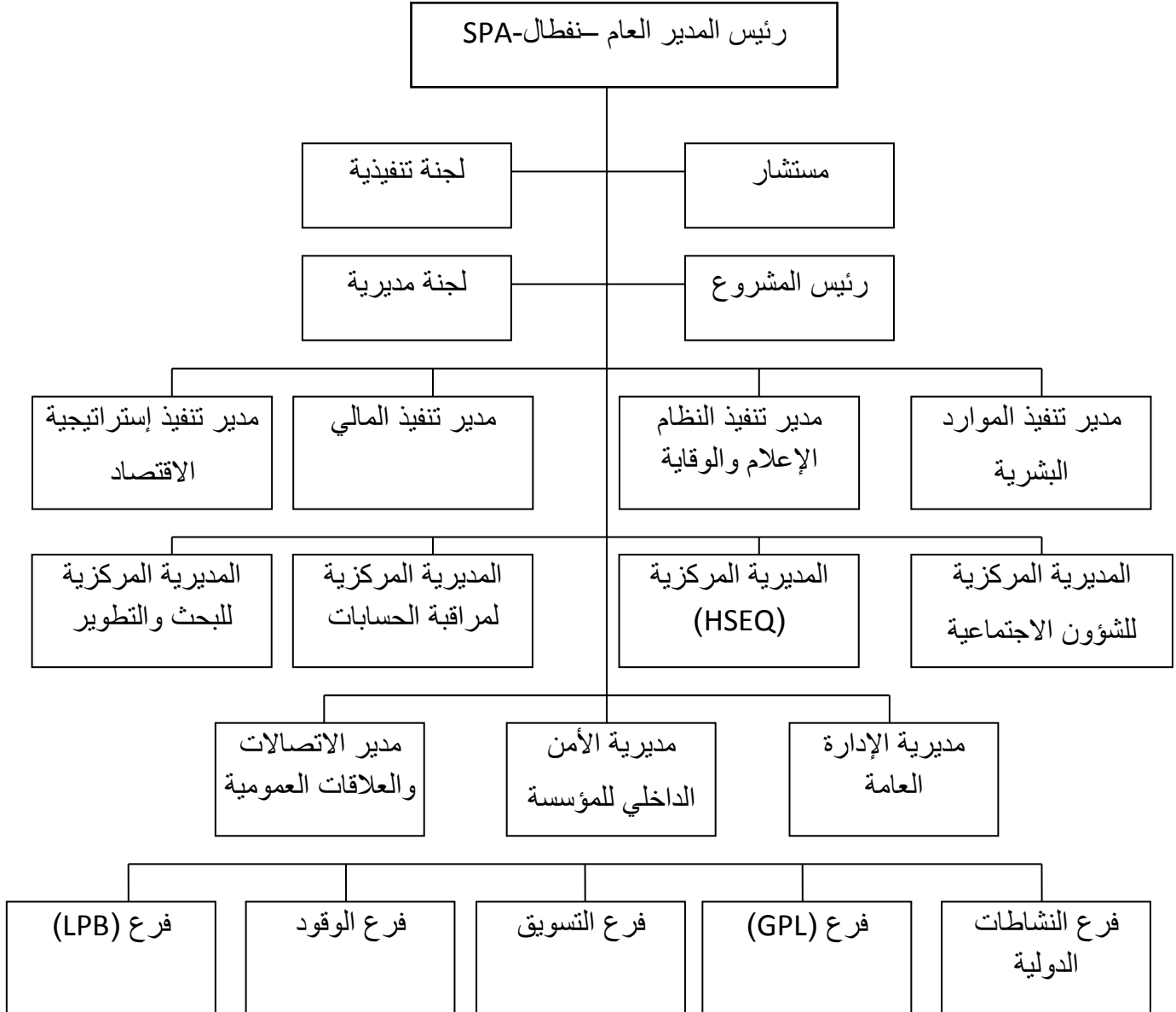
مؤسسة نפטال مكلفة داخل الوطن بتوزيع وتسويق المنتجات البترولية، بما في ذلك تلك الموجهة للطيران والبحرية على مستوى الوطني (الغاز المميع الزيت، الوقود، الزيوت، العجلات المطاطية) إضافة إلى هذا فهي مكلفة بجملة من العمليات منها :

- ♦ تنظيم وتطوير النشاط التجاري وتوزيع المواد البترولية ومشتقاتها؛
- ♦ تخزين ونقل المنتجات البترولية لتسويقها على مستوى التراب الوطني؛
- ♦ الحرص على الاستعمال العقلاني للمواد البترولية؛
- ♦ استعادة الزيوت المستعملة لغرض معالجتها وإعادة استعمالها من جديد؛
- ♦ السهر على تطبيق واحترام المقاييس المرتبطة بحماية الصناعة؛
- ♦ تطوير وإعادة هيكلة التخزين والتوزيع لتغطية حاجيات السوق الوطنية بالمواد البترولية؛
- ♦ السهر على تنفيذ واحترام قوانين الحماية الداخلية للمؤسسة؛
- ♦ مباشرة كل دراسات السوق بما فيها الاستعمال والاستهلاك للمواد البترولية؛
- ♦ تأمين صيانة العتاد والتجهيزات؛
- ♦ الحرص على تحسين ومراقبة الكميات والمواد المتعلقة بها؛
- ♦ تطوير قدرات العمل عن طريق التربصات والتكوين المستمر.

2. الهيكل التنظيمي لشركة نפטال

شركة نפטال مخطط يمثل الهيئات التنظيمية لها حيث كل هيئة مكلفة بمهام، وتوضيح هذه الهيئات التنظيمية نلجأ إلى الهيكل التنظيمي للشركة، كما هو مبين في الشكل :

الشكل رقم (03) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة نפטال SPA



المصدر : نפטال

المبحث الثاني: عرض شامل لوحدة غاز البترول المميع (GPL) بالمحمدية

المطلب الأول: تعريف الوحدة و مهامها و إمكانياتها

1. تعريف الوحدة:

أنشئ الفرع غاز البترول المميع (GPL) في جويلية 1998 لغرض التكفل بجزء من العمليات المسندة لشركة نפטال، ومن بين أهم هذه العمليات، تموين وتسويق غاز البترول المميع.

وعليه فهذا الفرع له دور مهم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ومجال عمل هذا الفرع هيكل إلى قسمين:

- ◆ القسم الوظيفي: هذا القسم مكلف بتحقيق التنظيم الموجه، الإداري والتقني، ومن خلالها يتم تنسيق المهام الوظيفية للفرع (GPL).
 - ◆ القسم العملي: تتمثل أهمية هذا القسم في التكفل بتحقيق وتطبيق المهام المسندة إليه، وهذا التطبيق يكون من خلال كماليات الإنتاج، ومن خلال مراكز التخزين ونقاط البيع.
- وفيما يلي بطاقة فنية عن الوحدة :

<ul style="list-style-type: none"> • إسم الوحدة : فرع غاز البترول المميع • المقر الإجتماعي : 5 شارع حامق إدير - المحمدية- الجزائر • عدد العمال : 11184 عامل دائم و 8525 عامل موسمي (2016/12/31) • عدد عمال المقر : 340 عامل دائم 28 عامل موسمي (2008/12/31)

2. مهام الوحدة :

- ◆ المشاركة في التعريف بإستراتيجية الشركة - نפטال-؛
- ◆ وضع هذه الإستراتيجية في حيز التنفيذ؛
- ◆ وضع التخطيط المتوسط المدى للفرع، وضمان حسن تنفيذه وهذا بالتنسيق مع المديرية المركزية؛
- ◆ وضع الميزانية السنوية بالتنسيق مع المديرية المركزية العامة؛
- ◆ إقتراح مشاريع على المديرية المركزية، ومراقبة تنفيذها في أحسن الظروف؛
- ◆ تنظيم وتطوير شبكة التوزيع؛
- ◆ تحديث الهياكل من أجل تحسين الإنتاجية والأمن والتسيير؛

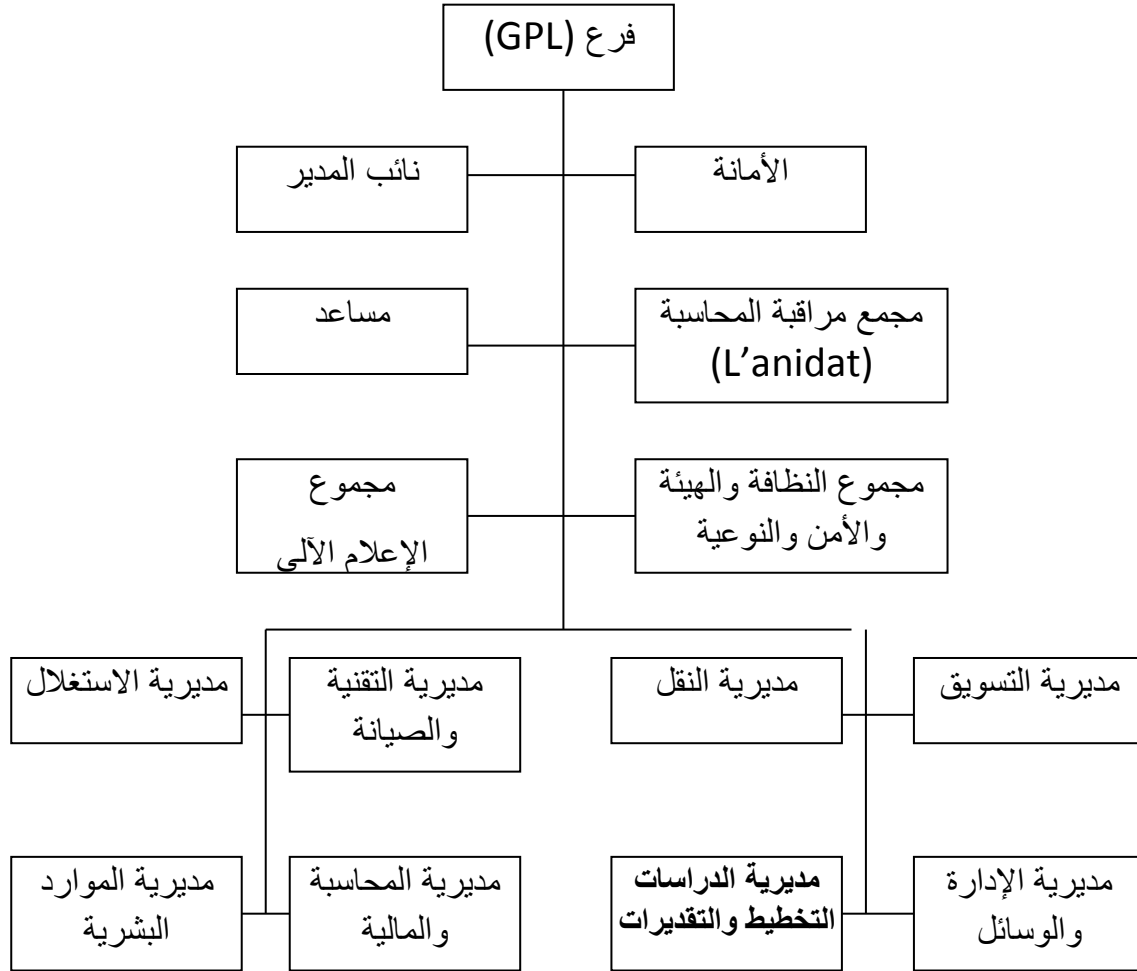
- ◆ توزيع غاز الوقود للمستعملين في ظروف حسنة وبأقل تكلفة في أجل قصيرة، مع احترام القواعد الأمنية؛
- ◆ تطوير الشراكة والتعاون في ميدان غاز البترول المميع.
- 3. إمكانيات الوحدة :
- ◆ 41 مركز تعبئة القارورات منها 22 مركز صغير لها القدرة على تخزين 30325 طن.م
- ◆ 5 مراكز للتخزين (URAC) بها القدرة على تخزين 15525 طن.م
- ◆ 49 مخزن له القدرة على تخزين حوالي 25000 قارورة.
- ◆ 9 أنابيب لنقل الغاز (Pipeline).
- ◆ 10871 نقطة بيع قارورات (B13) موزعة على التراب الوطني لها القدرة على تخزين 2 مليون و 400 ألف قارورة (B13).
- ◆ 1751 سيارة و آلة.
- ◆ التوزيع : 6 منابع للتمويل هي : أرزيو، الجزائر، سكيكدة، حاسي مسعود، حاسي الرمل، بجاية.

المطلب الثاني: تعريف مديريات الوحدة والهيكل التنظيم لها

- يشمل فرع GPL (غاز البترول المميع) على ثمانية مديريات، نوجزها ومهامها في النقاط التالية :
- ◆ مديرية الدراسات التخطيط والتقدير: مهمتها السهر على متابعة احتياجات الفرع في مجال الاستثمار والقيام بالتخطيط وإعداد التقديرات المستقبلية؛
- ◆ مديرية التسويق: مكلفة بالعمليات التسويقية؛
- ◆ مديرية النقل: مكلفة بالحرص على تأمين مختلف وسائل النقل وصيانتها؛
- ◆ مديرية التقنية والصيانة: مهمتها الحرص على السير الحسن للمجال التقني؛
- ◆ مديرية الاستغلال: تعمل على توفير كل احتياجات الفرع المتعلقة بعملية الاستغلال؛
- ◆ مديرية الموارد البشرية: مهمتها متابعة الموارد البشرية في جميع المجالات منها : التكوينية، الترقية، الخ...
- ◆ مديرية الإدارة والوسائل: مهمتها توفير الوسائل (مادية، بشرية) لمختلف المديريات الأخرى؛
- ◆ مديرية المحاسبة والمالية: توكل لها المهام المالية والمحاسبية في الفرع.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي لفرع غاو البترول المميع (GPL) :

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لفرع غاز البترول المميع



المصدر : نفضال

المطلب الثالث: التعريف بمديرة المحاسبة والمالية وهيكلها التنظيمي

1. التعريف بمديرية المحاسبة والمالية :

إن مديرية المحاسبة والمالية مكلفة بوضع سياسة مالية للفرع (غاز البترول المميع) والسهر على تطبيقها، وضمان التسيير المالي الحسن، وبالإضافة إلى القيام بمحاسبة عامة دقيقة، وهي تضم أربع دوائر هي :

1.1. الدائرة المالية: هذه الدائرة مكلفة بدراسة حاجيات الفرع المالية، وتسيير الخزينة والحسابات البنكية، وتوزع مهام هامة للدائرة على المصالح وهي كالتالي :

◆ **مصلحة التقارب :** هامة المصلحة تعمل على تدقيق ومراقبة الحسابات البنكية للمناطق التابعة لفرع غاز البترول المميع، ومقارنتها بالحسابات الموجودة على مستوى المقر الرئيسي للفرع.

◆ **مصلحة التنسيق المالية :** تقوم بمتابعة كل العمليات المالية التي تجري على المستوى الداخلي للفرع (التدفق المالي) بالإضافة إلى فتح الحسابات البنكية.

2.1. دائرة المحاسبة والجباية: هذه الدائرة مكلفة بعدة مهام، أهمها تجميع الحسابات وتنسيقها، وربط أعمال التحليل المالي والمحاسبي، وتتنوع مهامها على أربع مصالح هي:

◆ **مصلحة تنسيق وتجميع الحسابات :** تعمل هاته المصلحة على تجميع وتنسيق مختلف حسابات المناطق التابعة لفرع غاز البترول المميع.

◆ **مصلحة الجباية :** مكلفة بمتابعة التصريحات الضريبية الشهرية لمختلف حسابات المناطق التابعة لفرع غاز البترول المميع ومراقبتها، أي تحليل الحسابات من الناحية الجبائية.

◆ **مصلحة المحاسبة التحليلية:** مهمتها تحليل كل حسابات ميزانية الفرع ومحاولة التحكم فيها.

◆ **مصلحة محاسبة الغير:** مكلفة بمتابعة حسابات الفرع مع الأطراف الغير تابعة للمؤسسة.

3.1. دائرة الأملاك: وتتكون من مصلحتين :

◆ **مصلحة تسيير الاستثمار:** وهي مكلفة بمتابعة كل التغيرات الخاصة بالاستثمارات (اهتلاك، تنازل).

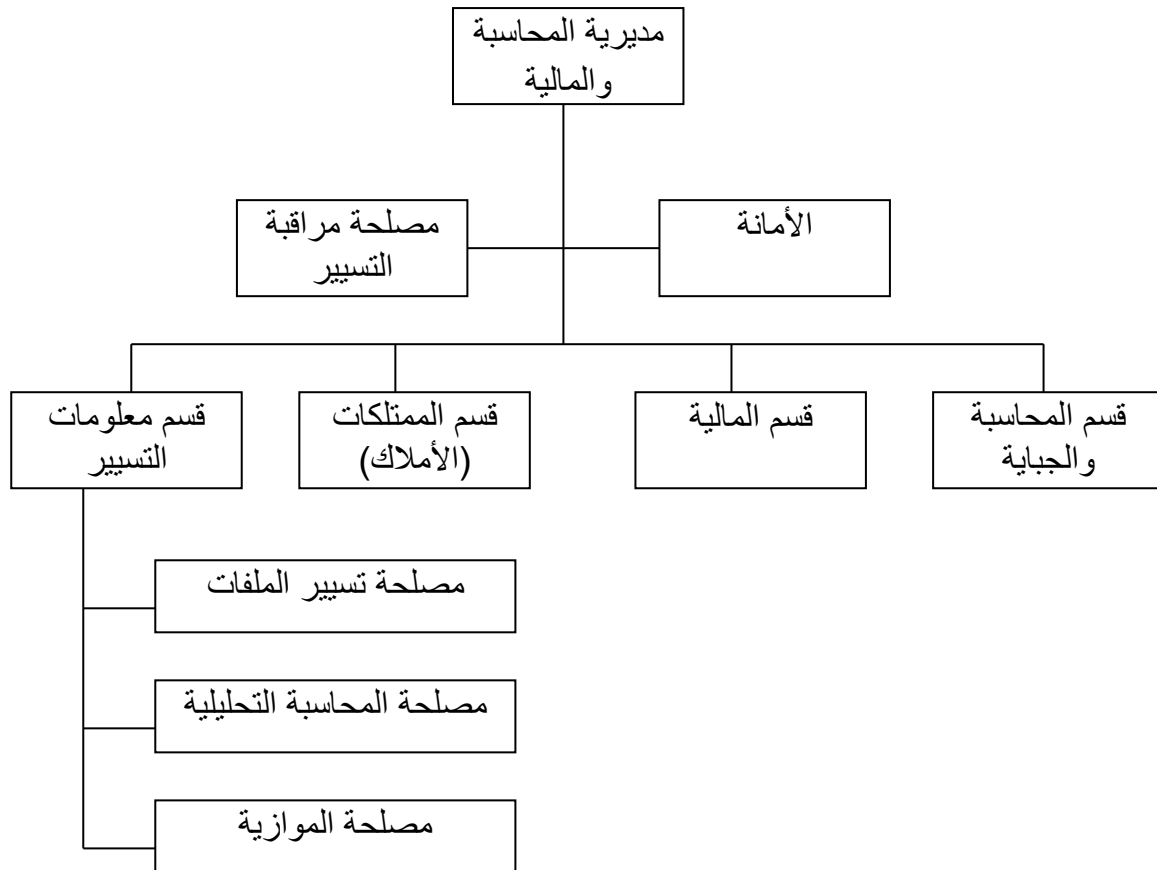
◆ **مصلحة التأمينات:** ومهمتها متابعة عقود كل التأمينات المبرمة مع مختلف شركات التأمين.

4.1. دائرة معلومات التسيير: وتنقسم إلى :

◆ **مصلحة تسيير الملفات:** مهمتها تخزين وتجميع الملفات وتنظيمها.

- ◆ مصلحة استغلال المعلومات : مكلفة بالبحث في الملفات واستغلال معلوماتها.
2. هيكلها التنظيمي :

الشكل رقم(05): الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة و المالية



المصدر: نفضال

المبحث الثالث: التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة نفضال

في هذا المبحث سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج و الميزانية المالية المختصرة للسنوات التالية 2013، 2014 و 2015 و ذلك انطلاقا من الميزانية المالية الختامية و بالاعتماد على المعلومات المستمدة من طرف المؤسسة سنقوم بإجراء التحليل المالي لهذه القوائم باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية .

المطلب الأول: عرض جدول حسابات النتائج و إعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاث (2013، 2014، 2015)

أولا: جدول حسابات النتائج

الوحدة: دج

جدول رقم (09): جدول حساب النتائج

2015	2014	2013	البيان	ر.ح
336106978573,72	335541962930,01	329306217655,53	المبيعات والمنتجات الملحقة	70
85067605,60	36340248,47	51753565,64	تغيرات المخزونات	72
16557190,70	29277103,08	18399891,39	الإنتاج المثبت	73
-	-	-	إعانات الاستغلال	74
336208603370,02	335607580281,56	329376371112,56	1- إنتاج السنة المالية	
256443205767,97	252397272634,73	247116475879,84	المشتريات المستهلكة	60
22592208128,52	22247403391,41	21247072507,54	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	62 / 61
279035413896,49	274644676026,14	268363548387,38	2- استهلاك السنة المالية	
57173189473,53	60962904255,42	61012822725,18	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	
34396147872,93	34287473817,52	34551830963,24	أعباء المستخدمين	63
4102248421,97	4008758779,47	3913234335,00	الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة	64
18674793178,63	22666671658,43	22547757426,94	4- إجمالي فائض الاستغلال	
6076700404,00	4533709902,74	4190987488,37	المنتجات العملياتية الأخرى	75
2480475171,02	1270449201,68	1555250405,46	الأعباء العملياتية الأخرى	65
14026628048,43	17741235293,64	16128218002,42	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	68
7071305231,61	2580071723,79	2835083156,64	وخسائر القيمة	78
15315695594,79	10768768789,64	11890359664,07	5- النتيجة العملياتية	
1385058023,45	883684865,67	565487344,14	المنتجات المالية	76
1044825014,40	1030609347,42	1059362731,06	الأعباء المالية	66
340233009,05	-146924481,75	-493875386,92	6- النتيجة المالية	
339516884043,11	335412524030,41	328395083754,36	مجموع الأعباء	6
350741667029,08	343605046773,76	336967929101,71	مجموع المنتجات	7
15655928603,84	10621844307,89	11396484277,15	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	
5357016526,08	2634672164,00	2852230831,00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	698/695
925870908,21	205350599,46	28591901,20	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	693/692
11224782985,97	8192522743,35	8572845347,35	8- صافي نتيجة السنة المالية	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

ثانيا: الميزانية المالية المختصرة

بعد عرضنا لجدول حسابات النتائج سنقوم بعرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013، 2014 و 2015.

1. جدول رقم (10): عناصر الأصول لسنة 2013، 2014 و 2015

2015		2014		2013		السنة
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
42%	117997456122,90	38%	103568566853,66	35%	87483382573,17	الأصول الثابتة القيم الثابتة
42%	117997456122,90	38%	103568566 853,66	35%	87483382573,17	مجموع الأصول الثابتة
9%	24 046 930 870,19	10%	26826763268,30	13%	31294011965,68	الأصول المتداولة قيم الاستغلال
14%	39078647958,43	13%	34694054689,22	12%	30053745657,37	قيم قابلة للاسترجاع
35%	97372077395,83	39%	104 635 491 544,14	40%	100002 045 057,97	قيم متاحة
58%	160497656224,45	62%	166156309501,66	65%	161349802681,02	مجموع الأصول المتداولة
100%	278495112347,35	100%	269724876355,32	100%	248833185254,19	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

2. جدول رقم (11): عناصر الخصوم لسنة 2013، 2014 و 2015

2015		2014		2013		السنة
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
37%	103429668192,44	34%	92686852740,52	34%	84684595177,99	أموال خاصة
24%	65896529859,40	24%	65362315668,16	21%	53196739529,02	خصوم غير جارية
61%	169326198051,84	59%	158049168408,68	55%	137881334707,01	مجموع الأموال الدائمة
39%	109150914295,51	41%	111675707946,64	45%	110951850547,18	خصوم جارية
100%	278477112347,35	100%	269724876355,32	100%	248833185254,19	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

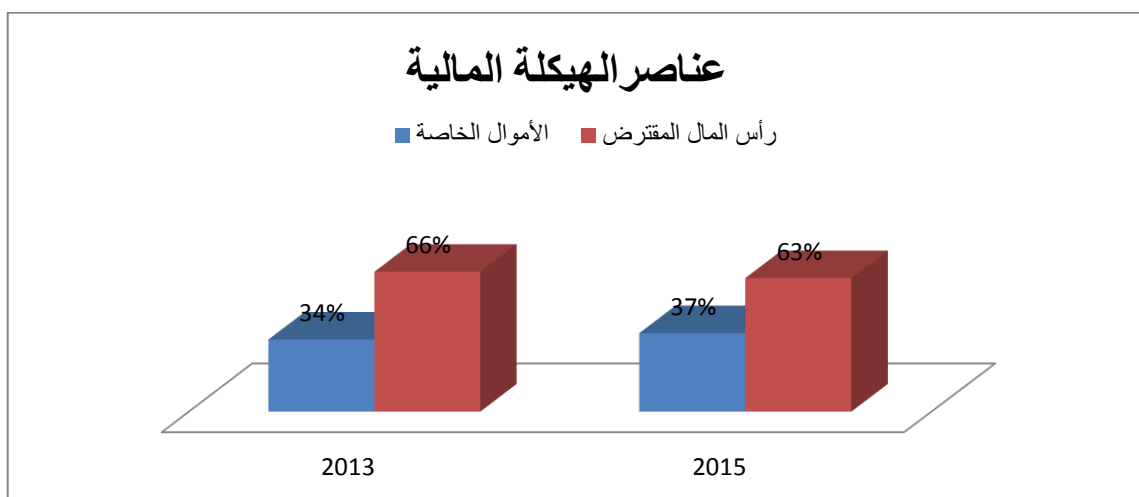
ثالثاً: عناصر الهيكل المالية لمؤسسة نفضال

1. جدول رقم (12): عناصر الهيكل المالية لمؤسسة نفضال

السنة	2013	2014	2015
الأموال الخاصة	34%	34%	37%
رأس المال المقترض	66%	66%	63%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

2. شكل رقم (06): التمثيل البياني لعناصر الهيكل المالية لمؤسسة نفضال



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال تحليل الهيكل المالي للمؤسسة خلال السنوات الثلاث 2013، 2014 و 2015 أن الأموال الخاصة ارتفعت خلال السنة الأخيرة بنسبة 3% بالمقابل انخفاض في رأس المال المقترض وهذا نتيجة ارتفاع في قيمة الاحتياطات. كما أن رأس المال المقترض يمثل الحصة الأكبر من عناصر الهيكل وهذا راجع إلى كون المؤسسة تلجأ إلى الاستدانة من المؤسسة الأم من أجل تمويل مشاريعها فهي تعبر عن أموالها الخاصة بصفة غير مباشرة.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

1. رأس المال العامل FR

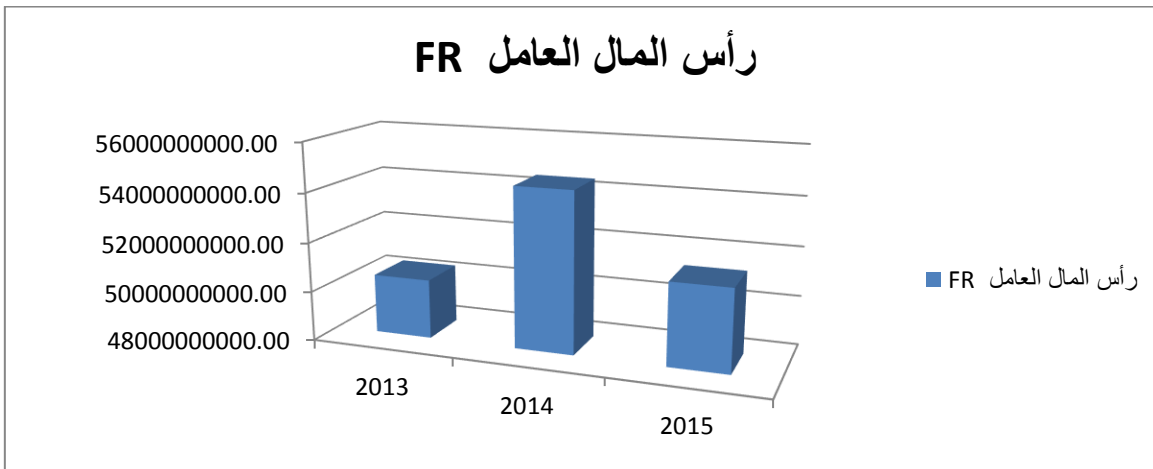
رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

1.1. جدول رقم (13): حساب FR

السنة	2013	2014	2015
الأموال الدائمة	137881334707,01	158049168408,68	169326198051,84
الأصول الثابتة	87483382573,17	103568566853,66	117997456122,90
رأس المال العامل FR	50397952133,84	54480601555,02	51328741928,94

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

2.1. شكل رقم (07): التمثيل البياني لرأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن رأس المال العامل موجب بالنسبة للسنوات الثلاثة المدروسة 2013، 2014 و 2015، أي أن المؤسسة استطاعت تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة وتحقيق هامش أمان. حيث نسجل تذبذب في رأس مال العامل خلال هذه السنوات، إذ ارتفع في سنة 2014 مقارنة بالسنة السابقة (2013) وهذا نتيجة لارتفاع في الأموال الدائمة مقارنة مع الأصول الثابتة فبسبب الزيادة يعود إلى ارتفاع الأموال الخاصة من خلال الزيادة الملحوظة للاحتياجات الذي كان سببا

لايجابية النتيجة التي تحصلت عليها المؤسسة، أمّا في السنة الموالية 2015 نلاحظ انخفاض في رأس المال العامل جراء ارتفاع في قيمة الأصول الثابتة.

2. احتياجات رأس المال العامل BFR:

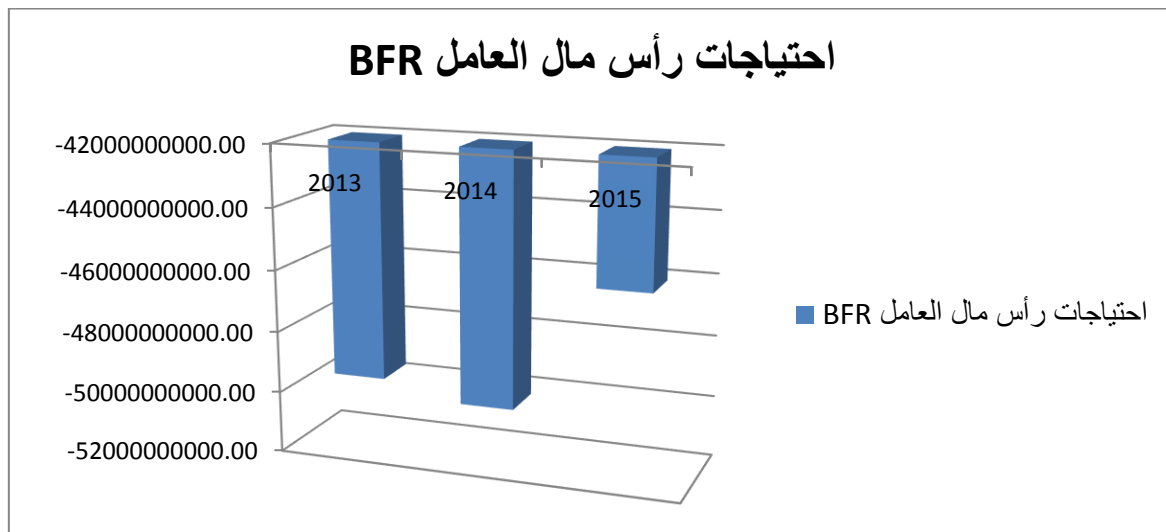
$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون القصيرة الأجل} - \text{التسبيقات البنكية})$$

1.2. جدول رقم (14): حساب BFR

السنة	2013	2014	2015
(الأصول المتداولة - القيم الجاهزة)	61347757623,05	61520817957,52	63125578828,62
(ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية)	110951850547,18	111675707946,64	109150914295,51
احتياجات رأس المال العامل BFR	-49604092924,13	-50154889989,12	-46025335466,89

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

2.2. شكل رقم (08): التمثيل البياني لاحتياجات رأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: من خلال نتائج التحليل المتحصل عليها خلال السنوات 2013، 2014 و 2015، نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالب طوال الفترة المدروسة وهذا يدل على أن المؤسسة سجلت سيولة معتبرة، فمواردها غطت كل احتياجات الدورة مما سمح لها بتحقيق فائض.

3. الخزينة TR:

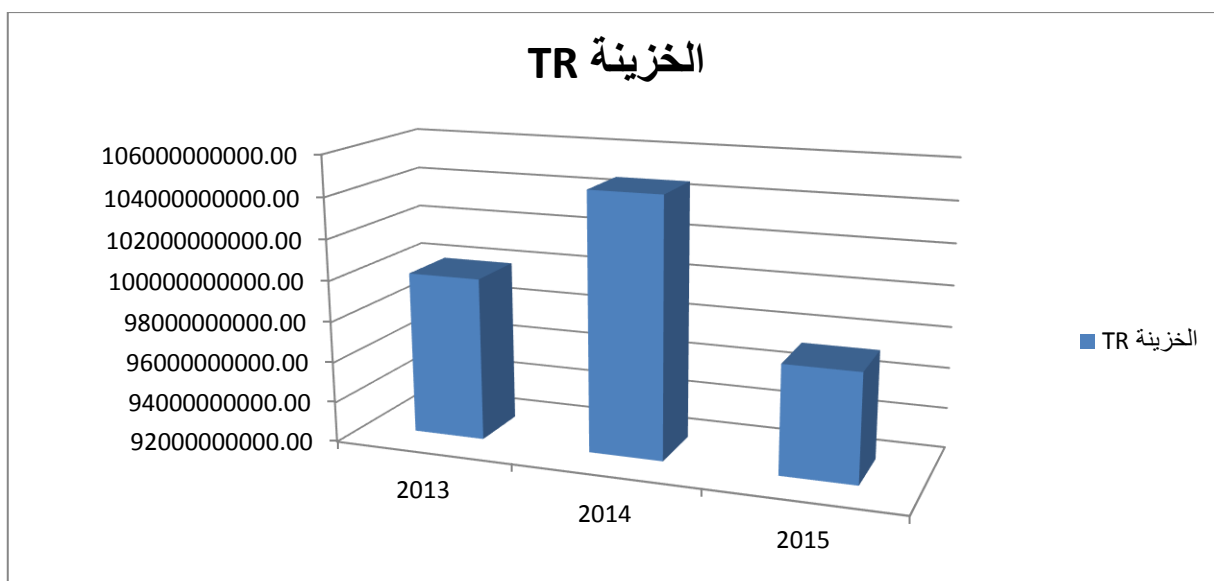
$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

1.3. جدول رقم (15): حساب TR

السنة	2013	2014	2015
رأس المال العامل FR	50397952133,84	54480601555,02	51328741928,94
احتياجات رأس مال العامل BFR	-49604092924,13	-50154889989,12	-46025335466,89
الخزينة TR	100002045057,97	104635491544,14	97354077395,83

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

2.3. شكل رقم (09): التمثيل البياني لتغيرات الخزينة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: إن تحليل خزينة المؤسسة يبين تسجيل فائض خلال السنوات 2013، 2014 و 2015، وهذا ما يعبر عنه برصيد موجب طوال هذه السنوات أي أن المؤسسة تسير خزنتها بنجاحة.

فمن خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن قيمة الخزينة ارتفعت سنة 2014 إلى 104635491544,14 بعدما كانت تقدر في سنة 2013 ب 100002045057,97، وهذه الزيادة راجعة إلى ارتفاع في رأس المال العامل الذي يعني بدوره أن الأموال الدائمة كافية لتغطية القيم الثابتة وتسمح بتمويل جزء من دورة الاستغلال التي هي الأخرى تتمتع بتمويل إضافي كون احتياج رأس المال العامل سالب ومنه على المؤسسة أن توظفها في عمليات تتعلق بتوسع النشاط إذا كان السوق يسمح بذلك. غير أن في سنة 2015 المؤسسة سجلت انخفاض في رصيد الخزينة الذي قدر ب 97354077395,83 وهذا نتيجة قيام المؤسسة باستبدال بعض من أجهزة الإنتاج القديمة بأخرى.

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالي

يمكن تتبع تطور نشاط مؤسسة نفضال انطلاقا من مجموعة النسب المالية ، و التي يتم حسابها من خلال الوثائق المحاسبية التي تم الحصول عليها. نذكر أهمها:

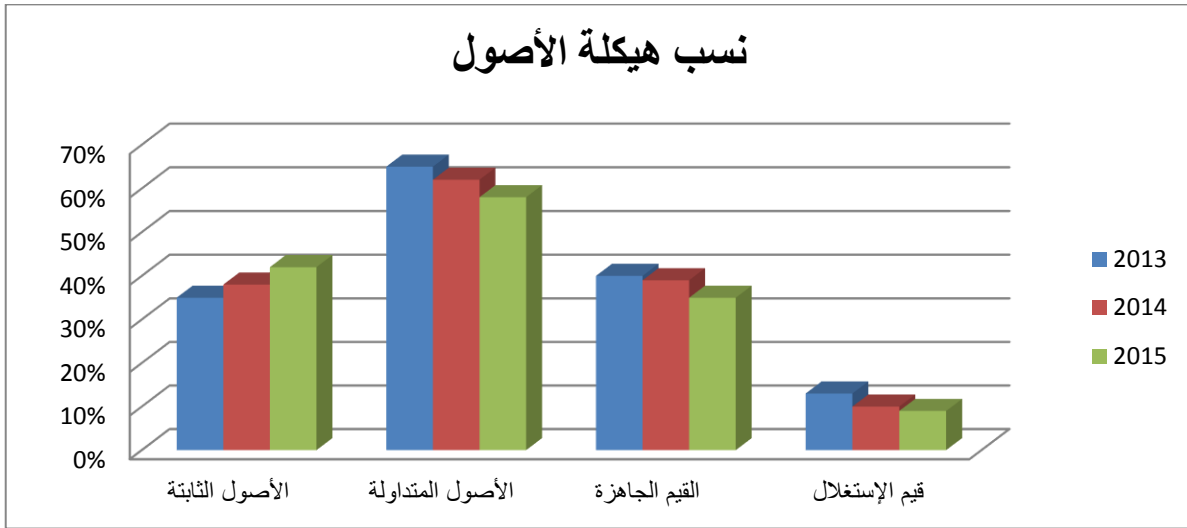
1.نسب الهيكلية المالية: فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول و الخصوم و حسابها يعد تعبيرا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية و تتمثل في نسب هيكلية الأصول ونسب هيكلية الخصوم كما هو موضح في الجدول أدناه.

1.1. جدول رقم (16): حساب نسب هيكلية الأصول

2015	2014	2013	العلاقة	النسب المالية	ن. هيكلية الأصول
0,42	0,38	0,35	الاصول الثابتة / مجموع الأصول	ن1: نسبة الأصول الثابتة	
0,58	0,62	0,65	الأصول المتداولة / مجموع الأصول	ن2: نسبة الأصول المتداولة	
0,35	0,39	0,40	القيم الجاهزة / مجموع الأصول	ن3: نسبة القيم الجاهزة (المتاحة)	
0,09	0,10	0,13	قيم الاستغلال / مجموع الأصول	ن4: نسبة قيم الإستغلال	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

2.1. شكل رقم (10) : التمثيل البياني لنسب هيكل الأصول



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

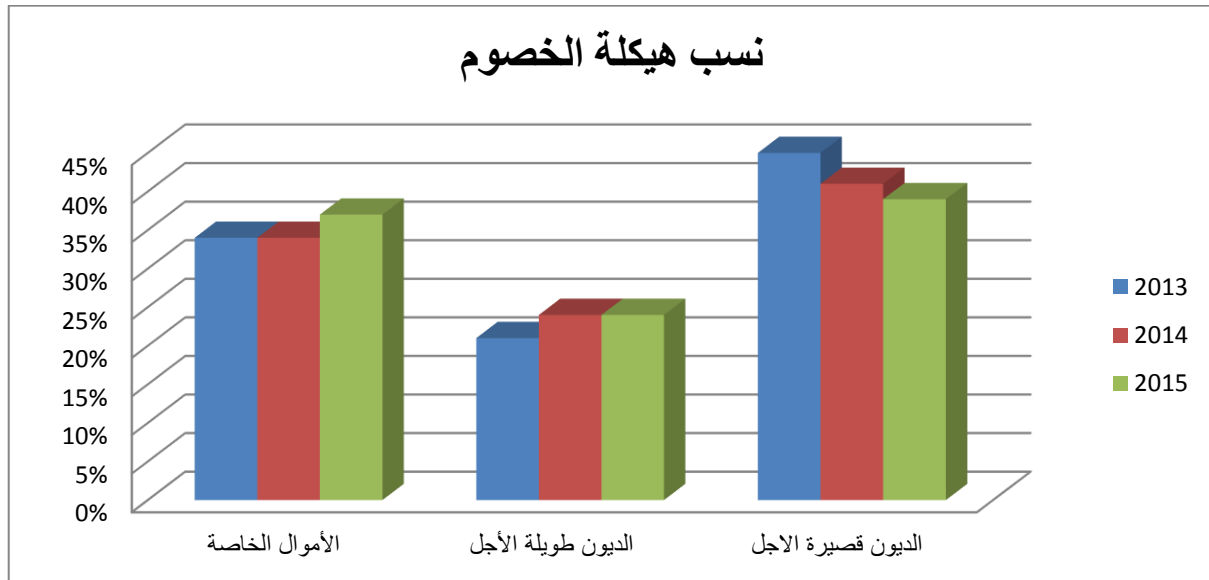
- ◆ **ن1:** من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة في ارتفاع مستمر طوال السنوات المدروسة، حيث قدرت سنة 2013 بـ 35% ثم ارتفعت سنة 2014 إلى 38% حتى وصلت إلى نسبة 42% سنة 2015، وهذا الارتفاع راجع لارتفاع التثبيبات العينية والتثبيبات المعنوية والتثبيبات المالية كون المؤسسة ضخمة تنتمي إلى قطاع المحروقات.
- ◆ **ن2:** نسبة الأصول المتداولة أكبر من 50% كما هو مبين في الجدول أعلاه وذلك خلال السنوات الثلاثة 2013، 2014 و 2015 وهي مرتفعة مقارنة مع نسبة الأصول الثابتة، وهذا يدل على أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة. مما يضمن تحقيق السيولة في الأجل القصيرة.
- ◆ **ن3:** من خلال دراستنا لنسبة القيم الجاهزة نلاحظ أن نتيجة هذه القيم مرتفعة بالنسبة لقيم الاستغلال وذلك نظرا لارتفاع قيمة الأموال الجاهزة (النقديات) ويعتبر أمر جيد إذا قامت المؤسسة باستغلال هذه الأموال.
- ◆ **ن4:** من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نرى أن نسب الاستغلال متقاربة خلال السنوات الثلاثة المدروسة وهي نسب ضعيفة مما يدل على أن حركة مخزون المؤسسة سريعة بسبب سرعة بيع منتجاتها. ويعتبر هذا الشيء إيجابيا للمؤسسة كونها ذات طابع تجاري.

3.1. جدول رقم (17): حساب نسب هيكله الخصوم

2015	2014	2013	العلاقة	النسب المالية	ن. هيكله الخصوم
0,37	0,34	0,34	مجموع الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	ن5: نسبة الأموال الخاصة	
0,24	0,24	0,21	ديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم	ن6: نسبة الديون طويلة الأجل	
0,39	0,41	0,45	ديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم	ن7: نسبة الديون قصيرة الأجل	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

4.1. شكل رقم (11) : التمثيل البياني لنسب هيكله الخصوم



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

◆ ن5: من خلال دراستنا لنسبة الأموال الخاصة والتي تعبر عن الأموال التي تستثمرها المؤسسة لمزاولة نشاطها، فالنتائج المتحصل عليها والمبينة في الجدول أعلاه تعتبر منخفضة نوعا ما، إلا أنها ارتفعت سنة 2015 مقارنة بالسنوات السابقة 2013 و 2014 وهذا راجع إلى الزيادة الملحوظة في قيمة الاحتياطات.

◆ ن6: من خلال الجدول نلاحظ أن قيم هذه النسبة في ارتفاع طفيف خلال السنوات المدروسة إلا أنها تعتبر ضعيفة مقارنة مع نسبة ديون قصيرة الأجل وهذا يدل على أن المؤسسة لا تعتمد بنسبة كبيرة على ديون طويلة الأجل من أجل تمويل مشاريعها.

◆ ن7: إن نسب ديون قصير الأجل المتحصل عليها تعتبر كبيرة بالنظر إلى نسب ديون طويلة الأجل رغم أنها في انخفاض طفيف، أي أن المؤسسة لا تلجأ إلى الأموال الأجنبية من أجل تمويل مشاريعها.

2. نسب التمويل

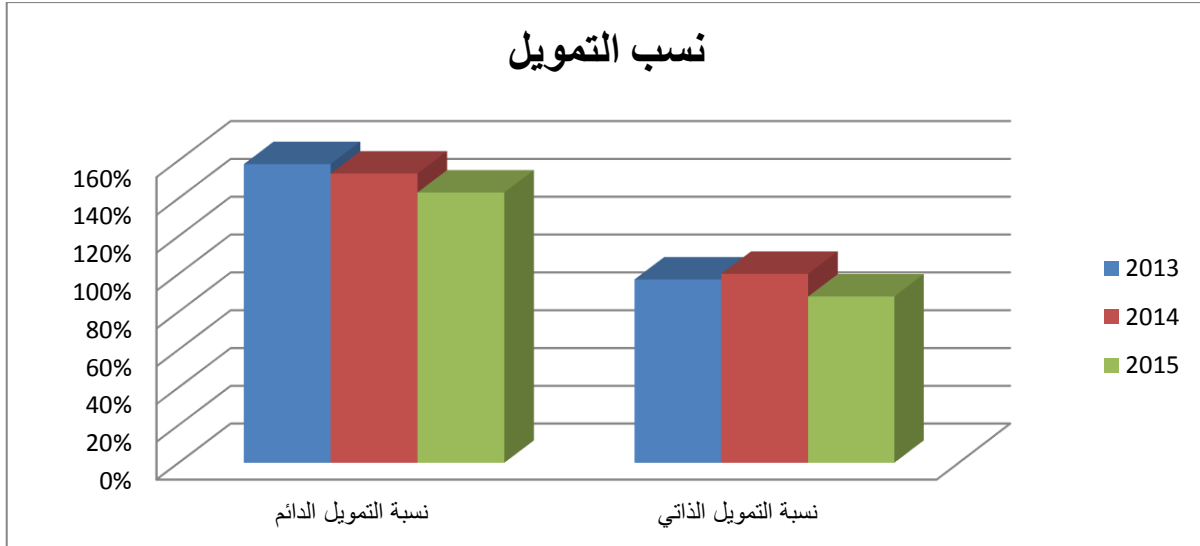
سنقوم فيما يلي بعرض نسب التمويل الدائم و الذاتي للمؤسسة كما هو موضح في الجدول أدناه.

1.2. جدول رقم (18) : حساب نسب التمويل

البيانات	العلاقة	2013	2014	2015
ن8: نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1,58	1,53	1,43
ن9: نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	0,97	1	0,88

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

2.2. شكل رقم (12) : التمثيل البياني لنسب التمويل



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

◆ ن8: من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد وموجبة خلال السنوات الثلاثة (2013، 2014، 2015) رغم تسجيل بعض الانخفاض سنة 2015 إلا أن النسبة تبقى جيدة، وهذا يوضح أن المؤسسة مولت بصفة كاملة كل أصولها الثابتة

بالأموال الدائمة ، وتجد نفسها تمويل بصفة ثابتة عناصر الأصول المتداولة والذي يعبر بدوره على وجود رأس مال عامل موجب تماما.

♦ ن9: توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، حيث سجلت المؤسسة خلال الفترات الثلاثة 2013، 2014 و 2015 نسب موجبة وقريبة أو تساوي الواحد حيث قدرت على الترتيب ب 0.97، 1 و 0.88 و هي نسب متقاربة جدا وهذا يدل على أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بالاستعانة بديونها طويلة الأجل.

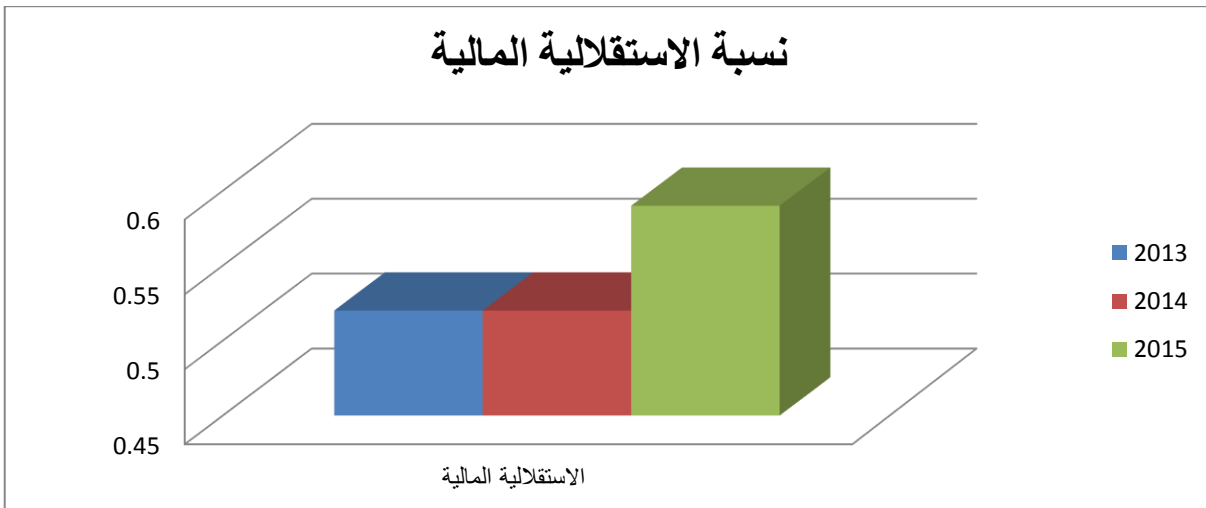
3. نسبة الاستقلالية المالية

1.3. جدول رقم (19): حساب نسبة الاستقلالية المالية

2015	2014	2013	العلاقة	البيانات
0,59	0,52	0,52	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	ن10: نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

2.3. شكل رقم (13): التمثيل البياني لنسبة الاستقلالية المالية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

♦ ن10: من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية في السنوات الثلاث أكبر من 0.5 و أصغر من 1، وهذا ما يبين لنا أن هناك نقص في قيمة الديون بمعنى أن المؤسسة تسعى جاهدة لتحقيق استقلالية مالية.

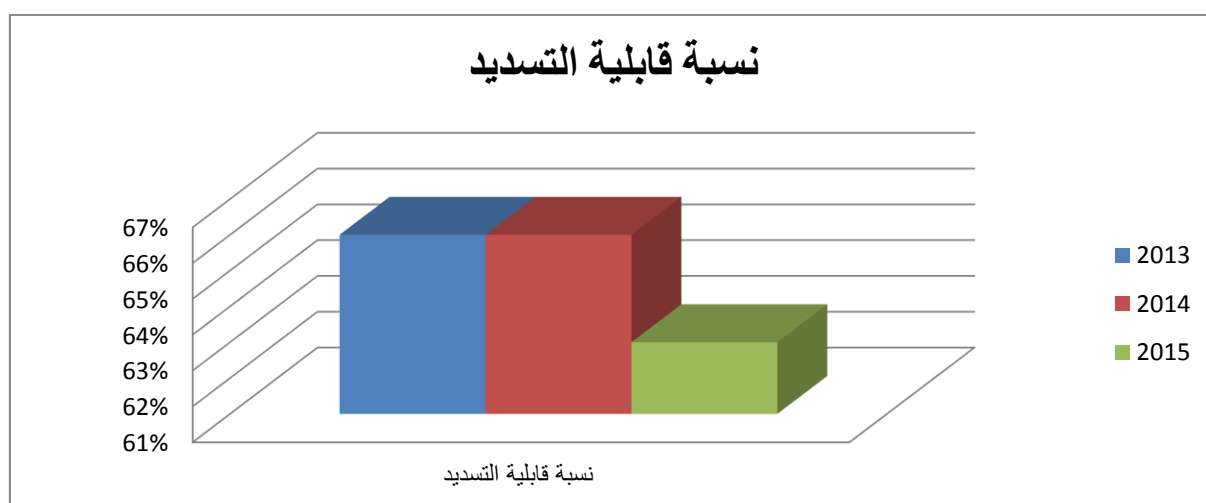
4. نسبة قابلية التسديد

1.4. جدول رقم (20): حساب نسبة قابلية التسديد

البيانات	العلاقة	2013	2014	2015
ن11: نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون / مجموع الأصول	0,66	0,66	0,63

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

2.4. شكل رقم (14): التمثيل البياني لنسبة قابلية التسديد



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

♦ ن11: نلاحظ أن نسبة قابلية السداد المتحصل عليها في الجدول أعلاه محصورة بين [0.50 - 1] خلال السنوات الثلاث وهذا يعني أن المؤسسة لها القدرة على تسديد ديونها من خلال عناصر أصولها، وهذه النسبة كلما كانت منخفضة كلما كانت للمؤسسة القدرة على الوفاء بالتزاماتها.

5. نسب السيولة

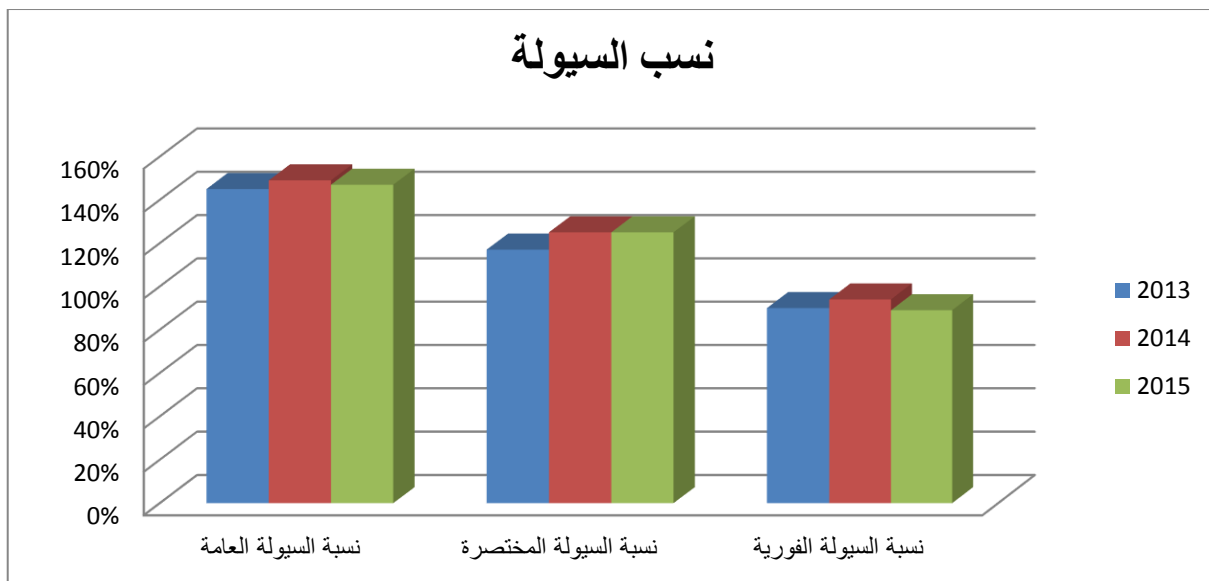
نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في أجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

1.5. جدول رقم (21) : حساب نسب السيولة للمؤسسة

2015	2014	2013	العلاقة	البيانات
1,47	1,49	1,45	مجموع الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	ن12: نسبة السيولة العامة (التداول)
1,25	1,25	1,17	(قيم جاهزة+قيم غير جاهزة) / ديون قصيرة الأجل	ن13: نسبة السيولة المختصرة
0,89	0,94	0,90	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	ن14: نسبة السيولة الآنية (الفورية)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

2.5. شكل رقم (15): التمثيل البياني لنسب السيولة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

- ◆ ن12: نلاحظ أن نسبة التداول في مجملها مقبولة لأنها تفوق الواحد حيث بلغت خلال السنوات الثلاث 2013، 2014 و 2015 على الترتيب النسب التالية: 1,45، 1,49 و 1,47 وهذا يعني أن الأصول المتداولة غطت الديون قصيرة الأجل مما يتطلب ضرورة وجود رأس مال عامل موجب.
- ◆ ن13: إن نسبة السيولة المختصرة في السنوات الثلاث 2013، 2014 و 2015 أكبر من الواحد حيث بلغت على التوالي 1,17 و 1,25 و 1,25 وهذه النسب تدل على أن المؤسسة لها سيولة جيدة وبالتالي باستطاعتها تغطية ديونها قصيرة الأجل بواسطة حقوقها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها بفضل سيولتها الجيدة.

♦ ن14: من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الفورية خلال هذه السنوات (2013، 2014، 2015) قدرت ب 0.90 ، 0.94 و 0.89 على التوالي، وتشير هذه النسب إلى احتفاظ المؤسسة بقدر معقول من النقدية، أي أن المؤسسة لا تجد أي صعوبة في تسديد ديونها القصيرة الأجل.

6. نسب النشاط

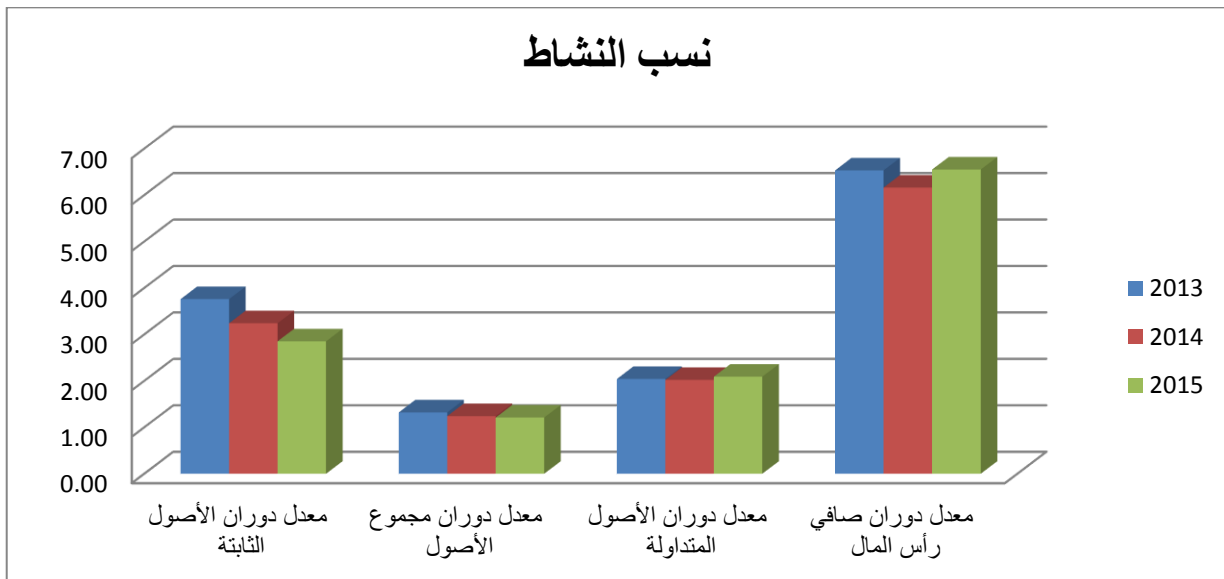
تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة مجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول الآتي.

جدول رقم (22) : حساب نسب النشاط للمؤسسة

2015	2014	2013	العلاقة	النسب المالية
2,85	3,24	3,76	المبيعات / أصول ثابتة	ن15: معدل دوران الأصول الثابتة
1,21	1,24	1,32	المبيعات / مجموع الأصول	ن16: معدل دوران مجموع الأصول
2,09	2,02	2,04	المبيعات / أصول متداولة	ن17: معدل دوران الأصول المتداولة
6,55	6,16	6,53	المبيعات / (أصول متداولة - خصوم متداولة)	ن18: معدل دوران صافي رأس المال

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

شكل رقم (16): التمثيل البياني لنسب النشاط



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

◆ ن15: بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات فبالنسبة لسنة 2015 قدر هذا المعدل ب 2.85 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 2.85 دينار من المبيعات وهذا المعدل منخفض مقارنة مع السنتين 2013 و 2014 ولكن بنسبة صغيرة، حيث قدرت ب 3.76 و 3.24 على التوالي، وهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة.

◆ ن16: يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة ب 1.21 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة سنة 2015 يولد 1.21 دينار من المبيعات، وهذا المعدل منخفض مقارنة بسنتين 2013 و 2014 فقدر المعدل بحوالي 1.32 خلال سنة 2013 و 1.24 خلال سنة 2014، هذا يعني تراجع كفاءة الإدارة خلال سنة 2015 مقارنة بالسنتين السابقتين، هذا الانخفاض يعود سببه عدم استغلال المؤسسة لأصولها ومن أجل تجنب هذا التراجع إما أن تقوم المؤسسة باستغلال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير المستعملة.

◆ ن17: يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة خلال السنوات الثلاثة ب 2.04 و 2.02 و 2.09 وهو معدل مرتفع وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد أكثر على أصولها المتداولة في توليد مبيعاتها مقارنة مع الأصول الثابتة وهذا يعتبر مؤشر إيجابي إذا قامت المؤسسة بتحصيل إيراداتها.

◆ ن18: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل دوران رأس المال العامل مرتفع جدا خلال هذه السنوات وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد أيضا على استخدام الرأس مال العامل لتوليد مبيعاتها بشكل كبير.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة نפטال فبدأنا بتقديم عام حول الشركة الوطنية الأم بالإضافة إلى تقديم شركة نפטال فرع غاز البترول المميّع (GPL) بالمحمدية، ثم عرضنا جدول حسابات المؤسسة و الميزانية المالية لثلاث سنوات 2013، 2014 و 2015 ومن خلالها قمنا بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، تبين لنا أن التحليل المالي هو الوسيلة الأساسية والفعالة لتحليل مختلف الوثائق المحاسبية للمؤسسة، إذ يسمح لنا بالتعرف على نقاط القوة والضعف ومعرفة قدرات المؤسسة لبناء أهداف مستقبلية لها .

وبناء على ما تطرقنا إليه واعتمادا على نتائج التحليل المالي المتحصل عليها لاحظنا أن الخزينة موجبة في السنوات الثلاثة كما أن النسب المالية موجبة، هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد الديون التي عليها. ورغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الإختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا التطبيقية والتي نوجزها فيما يلي :

◆ كثرة الديون القصيرة الأجل التي تحرص المؤسسة على التخلص منها.

◆ فائض في السيولة غير المستغل.

أما عن نقاط القوة للمؤسسة فنتمثل أهمها في:

◆ كون المؤسسة المتحكمة في السوق المحلي في مبيعات المحروقات هذا ما جعلها في صحة مالية جيدة.

◆ ارتفاع أسعار منتوجاتها.

◆ المؤسسة متوازنة ماليا خلال الثالثة سنوات وهذا لتحقيق شروط التوازن المالي.

فبعد قيامنا بعملية التحليل خلال الفترات 2013، 2014، 2015 واستخلاص نقاط الضعف و نقاط القوة لمؤسسة نפטال لاحظنا تحسنا و ربحا في النتائج المحققة كالنتيجة الصافية للدورة ونتيجة الاستغلال، و هذا التحسن صاحبه بطبيعة الحال تحسن في الكفاءة المالية والاقتصادية للمؤسسة و في الأخير نقول أن المؤسسة في حالة جيدة و نجاح اقتصادي كبير.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوعنا استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها تبين لنا بوضوح أن تقييم أداء المؤسسة أمراً ضرورياً والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة ولقد اخترنا في بحثنا هذا أهم أدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، ولا يأتي لها ذلك إلا بالاعتماد على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي الدوري لمراقبة أدائها المالي. وقد تم من خلال هذا البحث الاعتماد على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها (القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرأة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة كون أداة المؤسسة ناتجة عن تركيبة من للأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد (اجتماعية، قانونية، اقتصادية) إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، لأن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم للكشف عن أسباب الضعف في مؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تعتبر هذه الفرضية صحيحة إلى حد بعيد حيث أن استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية .

الفرضية الثانية: تعتبر هذه الفرضية صحيحة حيث أن عدم الاهتمام بالاستخدام التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية يؤدي الانخفاض الإدارة في استخدام أصولها المختلفة هذا لابد على المؤسسات الاهتمام أكثر على التحليل المالي ذلك بتخصيص مصلحة خاصة به . الفرضية الثالثة:فرضية خاطئة حيث أن المؤسسة تسمح بتمويل كل استثماراتها بمواردها المالية هذا حسب رأس المال لعامل إذا كان سالب فالمؤسسة غير قادرة على تمويل كل استثماراتها بمواردها المالية ، حيث تبين لنا من خلال دراستنا لمؤسسة نفضال محل الدراسة أن رأس المال العامل موجب وهذا يسمح لها بتمويل كل استثماراتها بمواردها المالية . من خلال إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2015 توصلنا إلى استنتاج مجموعة من الملاحظات ونتائج المتمثلة في:

نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية:

من أهم النتائج المتوصل إليها هي كالاتي :

أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات. تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف المؤسسة حيث ان رأس المال العامل موجب خلال السنتين وهذه الوضعية تعتبر ايجابية لان المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لأن رأس المال العامل فائض من الأموال المجمدة غير المستغلة.

المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزونها هتا

المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائئها مما يسمح لها بالحصول على الديون عند الحاجة.

الاقتراحات والتوصيات:

من بين الاقتراحات والتوصيات ما يلي :استغلال الأموال الجامدة في الخزينة لشراء تثبيات جديدة أو توظيفها في البنوك والحصول على الفوائد

تحصيل الحقوق لدى الغير .

تسديد الديون قصيرة الأجل.

تحسين مردودية المؤسسة

بالإضافة إلى هذا نقتراح على المؤسسة أن تولي أهمية كبيرة للتحليل المالي وذلك بتخصيص مصلحة خاصة له من اجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بصفة مستمرة من اجل الكشف على مواطن القوة والضعف ومعالجتها

.الأفاق الدراسة :

في الأخير يمكن القول أن تقييم الأداء داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة فهولا ينحصر فقط في الجانب المالي، وعلى هذا الأساس نأمل أن تكون لهذا البحث قد فتحنا مجالاً للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك تمس الأداء الكلي للمؤسسة، وكذا توسيع مجال الدراسة ليشمل تقييم الأداء مجموعة من المؤسسات من مختلف القطاعات إلى نتائج دقيقة، بالتالي اتخاذ قرارات سليمة.

أولا : الكتب

❖ باللغة العربية

1. الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
2. الشنطي أيمن، عامر شقر، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، دار البداية، عمان، 2007.
3. الصخري عمر، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون - الجزائر، 2003.
4. بن حبيب عبد الرزاق، اقتصاد و تسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون - الجزائر، 2006.
5. بوشاشي بوعلام، المسيير في التحليل المالي وتخلييل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.
6. دادي عدون ناصر، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007.
7. دادي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999 .
8. دادي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، 1999.
9. دادي عدون ناصر، المؤسسة الاقتصادية موقعها في الاقتصاد وظائفها وتسييرها، دار المحمدية، الجزائر، 2010.
10. صبحي العتبي، تطور الفكر والأنشطة الإدارية، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.
11. صلاح الدين عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2004.
12. طرطار أحمد، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
13. عقل فلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار أجنادين للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، 2006.
14. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، 2008 .
15. مصطفى زهير، التسويق وإدارة المبيعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.

16. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر النور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2008 .
17. منير شاكر محمد، و الآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
18. ناجي الحياي وليد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
19. حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية، دار الثقافة، عمان الأردن، ج1. طبعة 2002

❖ ثانيا الأَطروحات والمذكرات

20. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2009 .
21. بلغواطي يوسف، بوجمعة فاروق، مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي ، تخصص إحصاء تطبيقي ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و لاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012.
22. رمضان صارة، ناصر صليحة، التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص مالية و حساب المخاطرة، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011.
23. طير لويزة، سايغي باهية فريال، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة ماستر، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، البويرة، 2004-20015.
24. يماني أمينة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة، 2013/2012.
25. مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007*2008 .

26. برقوق سهيلة، دور التحليل في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة تقني سامي في المحاسبة و المالية، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني للتسيير بالجزائر، الصنوبر البحري، 2004/2003
27. حمزة بن خليفة ، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010 .
28. عجيلة حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
29. محمد الهادي ضيف الله، جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010.

❖ ثالثا: قرارات و المراسيم

30. المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 28 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 25/05/2008، العدد 27، المواد 8-12.
31. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية، منشورات كليك، الجزائر، ج 2، ط1، 2013، ص42.
32. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 156-08 مؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 هـ الموافق 26 مايو 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27، المادة 21، ص13.

❖ المراجع باللغة الفرنسية

33. Gervais. Michel ,**controle de gestion**, eddition Economica ، paris، 1997.
34. PATRICK Piget, **La gestion financière**, Edition Economica, 1998.
35. Josette Peyrard, **analyse financière**, vuibert, 7ème édition, paris, 1998.
36. –Jean Pierre Thibout, **le diagnostic de l'entreprise**, 1^{er} édition IMP, sidifore France,
37. –Biatrice Meunier, Rocher op–cit.
38. Vizzavona, **gestion financière**, Berti édition, 1993.
39. Pierre Cosmo – **Le diagnostique de l'entreprise**, 1^{ère} édition IMP, sidi fore, France
40. Patric Vizavona, **la gestion financière**, édition partie, Paris, 2004
41. Zvi Bodie, Robert Merton, **L'interprétation des documents financiers et la planification financière**, 3e éd, Pearson éducation France.